صوت الشعب

جريدة أسبوعيّة سياسيّة جامعة ★

العـدد 24 ـ الخميس 17 نوفمبر 2011 الثمن 600 مليّم - 1.5 يورو

هل بدأت المواجهة بين الاتحاد والحكومة المقبلة؟

|| ص3

أمير قطر و«أسياده» غير مرغوب فيهم في افتتاح المجلس التاسيسي...

|| ص3

الافتتاحية

الشّعب لن يقبل الالتفاف على ثورته

أثار تصريح حمادي الجبالي، الأمين العام لـ «حركة النهضة» ومرشّحها لرئاسة الحكومة، بسوسة يوم الأحد الفارط، حول «الخلافة الراشدة السادسة» ، وحول «الانتصار الرباني» الذي حققته الحركة في الانتخابات، موجة استنكار عارمة في الأوساط الإعلامية والسياسية. وقد تساءل العديد من المعلقين إن لم تكن «حركة النهضة» ، قد بدأت، بعد أن طويت صفحة انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، في كشف برامجها الحقيقية، الرجعية والمحافظة التي عملت على إخفائها قبل الانتخابات وأثناءها لكسب أصوات الناخبين؟

ومما دعم هذا التساؤل هو أن تصريح حمادي الجبالي ليس الأول من نوعه الصادر عن أحد قادة «حركة النهضة» هذه الأيام والذي يحمل تراجعا عما كانوا يرددونه قبل الانتخابات وأثناءها من تمسك بالمبادئ الديمقراطية وحتى بالقيم «الحداثية» فقد تعددت التصريحات التي تهم مسائل عدة ذات طابع سياسي أو اجتماعي. ومن بين هذه التصريحات ما جاء على لسان رئيس الحركة، راشد الغنوشي، في أحد البرامج التلفزية (قناة حنبعل) من أنه من الوارد مراجعة بعض بنود مجلة الأحوال الشخصية (بند التبني مثلا) بعد أن كان هو ذاته وحركته يؤكدان عدم المساس بهذه المجلة إلا في اتجاه تطوير ما جاء فيها من مكاسب.

البقيّة صفحة 2

ماذا ينتظر الشغالون من المؤتمر القادم لـ «الاتحاد»؟

|| ص4

مشاورات تشكيل الحكومة بين «الحقائب» والبرامج

|| ص3

الجامعة التونسية في خطر..! والوزارة متورّطة...

|| ص14

بقيّة الافتتاحية

وبطبيعة الحال فإنه من الخطأ تركيز الاهتمام على مثل هذه التصريحات فحسب، أي التصريحات المتعلقة بجانب الحريات والحقوق المدنية، إذ لا بد من الاهتمام أيضا بتصريحات قادة «حركة النهضة» في مجالات أخرى سياسية واقتصادية ودبلوماسية. فمن خلال هذه التصريحات يتبين أن «حركة النهضة» ليست عازمة على إجراء التغييرات الضرورية والمستعجلة على الأجهزة الأمنية والقضائية والإدارية تحقيقا لأهداف الثورة بل إن النزعة السائدة لديها هي الحفاظ على تلك الأجهزة كما هي واستخدامها في الحكم. أما على المستوى الاقتصادي فإن همها هو توجيه الرسائل لطمأنة المؤسسات المالية والتجارية والدول الأجنبية على مصالحها في تونس وعلى الاتفاقيات غير العادلة وغير المتكافئة التي أجرتها مع نظام بن علي، علاوة على طمأنة كبار الرأسماليين المحليين على عدم المساس بمصالحهم.

وفي مجال العلاقات الخارجية فإن «حركة النهضة» تسعى، من خلال التصريحات والتحركات، إلى ربط البلاد بعجلة الرجعيات العربية التي لا علاقة لها بالحرية والديمقراطية والتقدم والوطنية ونقصد بالخصوص قطر والسعودية. وإذا كان لكل هذا من معنى فهو أن الحركة تريد أن تكون ترجمان نفس المصالح التي كان يدافع عنها نظام بن علي في الداخل والخارج مع إضفاء مسحة دينية على سياستها وهو ما يتعارض مع ثورة الشعب التونسي والأهداف التي ضحى من أجلها الشهداء.

إن الشعب التونسي لم يثُر من أجل العودة بالبلاد والمجتمع إلى الوراء بل من أجل التخلص من الاستبداد نهائيا وتحقيق حلمه في الحرية والمساواة والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية في ظل جمهورية عصرية. وحتى الذين صوتوا لـ «حركة النهضة» في انتخابات 23 أكتوبر الفارط فإن أكثريتهم تعتقد أن الحركة ستحقق لها تلك الأهداف بناء على الوجه الديمقراطي والشعبي الذي ظهر به قادتها أثناء الحملة الانتخابية. ولا نعتقد أن هؤلاء الناخبين، بل الشعب التونسي عامة، سيقبل الالتفاف على ثورته من «النهضة» أو من غيرها. ومن جهة أخرى فإن الكرة الآن في مرمى حلفاء هذه الحركة وخاصة حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي لم نسمع له إلى حد الآن مواقف واضحة وحازمة بشأن تصريحات الجبالي أو الغنوشي أو غيرهما من قادة «حركة النهضة» في وقت ينصب فيه كل الاهتمام على تقاسم «الكراسي» قبل حتى الإعلان عن برنامج حكومي يستند إليه ذلك التحالف.

صوت الشعب

رفض...

أصدر المكتب التنفيذي للاتحاد العام لطلبة تونس بيانا بتاريخ 13 نوفمبر 2011 بين فيه رفضه القاطع لدعوة أمير قطر لحضور أول جلسة للمجلس التأسيسي كضيف شرف معتبرا ذلك وصمة عار على الثورة التونسية بما يمثله من اعتداء على السيادة الوطنية من قبل دولة رجعية بصدد تنفيذ مشاريع الامبريالية والصهيونية في الانتفاضات الشعبية العربية، كما جدد مطالبته بدعوة أمهات الشهداء وجرحى الثورة للحضور كضيوف شرف في هذا الاجتماع الأول للمجلس التأسيسي تكريما لما قدموه لثورة تونس واعترافا لهم بالجميل عوض تدنيسه بحضور وكيل الصهيونية والامبريالية بالمنطقة العربية. دعا البيان أيضا كافة مناضلي الاتحاد وعموم الطلبة للدخول في حركات احتجاجية متنوعة دفاعا على سيادة تونس وأهداف ثورتها، وعبر المكتب التنفيذي للاتحاد العام لطلبة تونس عن استعداده لتنظيم إضراب وطني في مختلف الأجزاء الجامعية احتجاجا على هذه الدعوة.

اعتداء...

تعرض محمد السوداني الناشط الحقوقي والمناضل في حزب العمال الشيوعي التونسي إلى الاعتداء بالعنف اللفظي والمادي من طرف البوليس التونسي على إثر مشاركته في المسيرة المساندة لحركة «احتلوا وول ستريت» التي جابت الشوارع الرئيسية للعاصمة يوم الجمعة 17 نوفمبر 2011، وقد تسبب له الاعتداء في إصابة بليغة على مستوى الرأس استوجبت نقله إلى المستشفى.

احتفال...

ينظم اتحاد الشباب الشيوعي التونسي يوم الخميس 17 نوفمبر 2011 يوما احتفاليا بـ «الذكرى الـ24 لتأسيسه» بكلية الآداب 9أفريل ابتداء من الساعة 10 صباحا إلى الساعة 15 بعد الظهر بحضور مختلف التنظيمات والتيارات السياسية والشبابية.

يتناول يوم الذكرى الـ24 لتأسيس اتحاد الشباب عديد المحاور منها الوضع السياسي الراهن بتونس والوضع العربي والعالمي في ظل ربيع الثورات ووضع المرأة والمسألة الاقتصادية (المديونية والهيمنة الامبريالية) إلى جانب الشأن النقابي.

ومن المنتظر ان يقع تكريم قدماء اتحاد الشباب وسجنائه وأن يؤثث هذا اليوم بأنشطة متنوعة من فنون تشكيلية ومعرض لأدب حزب العمال وفصيله الشبابي اتحاد الشباب وموسيقى ملتزمة مرفقا بمهرجان خطابي.

احتجاجات...

في الوقت الذي انصبّت فيه جلّ اهتمامات الفاعلين في الساحة الوطنية حول التجاذبات السياسية، شهدت مناطق متفرقة من البلاد حركات احتجاجية رافعة العديد من المطالب الاجتماعية وعلى رأسها الحق في التشغيل، وقد دخل أكثر من عشرين شابا معطلا عن العمل الأسبوع الفارط في إضراب جوع أمام مقر معتمدية «جومين» من ولاية بنزرت بتأطير من التنسيقية المحلية لاتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل وذلك احتجاجا على التهميش والاقصاء الذي تعاني منه المنطقة منذ عقود، هذا بالإضافة إلى عودة الاحتجاجات بمنطقة الحوض المنجمي يوم 14 نوفمبر 2011 والتي شهدت إغلاقا لكافة المرافق العمومية وشل حركة المؤسسات الحيوية بكل من الرديف وأم العرايس، كما دخل مجموعة من الشبان المعطلين عن العمل في اعتصام مفتوح أمام المقر الجهوي لاتحاد الشغل بقفصة.

أما ولاية جندوبة فقد شهدت تجمعا حاشدا للمواطنين أمام مقر الولاية والذين طالبو بحقهم في العدالة الاجتماعية ونيل نصيبهم من الثروة الوطنية معبرين عن استيائهم من سياسة المماطلة التي تتعامل بها السلط الحالية مع مطالبهم. كما عرفت مدينة الكاف تحركات احتجاجية من خلال الاعتصام الذي نظمه مجموعة من المعطلين أمام مقر شركة إسمنت أم الكليل وشركة جبل الجريصة لإنتاج الحديد وذلك احتجاجا على نتائج مناظرة انتداب عمال نظمتها شركة جبل الجريصة والتي لم تراع الحاجيات المحلية للجهة التي يعاني أغلب أبنائها من البطالة.

إضراب...

أضرب يوم 14 نوفمبر 2011 عدد كبير من أعوان الشركة التونسية للسكك الحديدية بالعاصمة (سائقو القطارات) تضامنا مع عونين من الشركة تمت إحالتهما على مجلس التأديب بتبرير قيامهما ببعض التجاوزات.

ويعتبر المحتجون أن قرار الإيقاف عن العمل هو قرار تعسفي من الإدارة التي تسعى إلى تعكير المناخ الاجتماعي.

احتجاجات (2)

نظمت النقابة الأساسية لأعوان وإطارات وزارة الشؤون الخارجية يوم 15 نوفمبر الجاري بمقر الوزارة وقفة احتجاجية شارك فيها عدد غفير من الموظفين والعملة والإطارات الديبلوماسية احتجاجا على ما أسموه مواصلة الوزارة في ارتباطها مع بقايا نظام بن علي خصوصا في مستوى تسميات القناصل والبعثات الديبلوماسية.

كما احتج الأعوان على تجاهل الوزارة تطبيق محضر الاتفاق المبرم مع الجانب النقابي في 31 أكتوبر الفارط وخصوصا مسائل النظامين الأساسيين الخاصين بالديبلوماسيين والأعوان والتقنيين الإداريين فضلا عن تصلب الوزارة بخصوص فتح الآفاق لموظفيها وكذلك فتح الانتدابات من أجل تلافي النقص الفادح في الأعوان.

إضراب (2)

علمنا أن أعوان الاتحاد التونسي لإعانة الأشخاص القاصرين ذهنيا بفرع المرسى قرروا الدخول في إضراب عن العمل يوم 22 نوفمبر القادم للمطالبة باحترام الحق النقابي بكافة جوانبه و بترسيم الأعوان والزيادة العامة في الأجور وبتوفير بطاقات الخلاص وبمنحة الإنتاج.

صلح...

ألغى الاتحاد الجهوي للشغل بتونس الإضراب المقرر تنفيذه بالمركز الوطني للإعلامية بعد جلسة صلحية انعقدت الأسبوع الفارط مع الطرف الإداري تم خلالها فض المشكل المتعلق بالزيادة في أجور أعوان المركز.

وقد نص الاتفاق على إسناد موظفي المركز زيادة في الأجور بعنوان سنة 2011 بمبلغ جملي قدره 300000 دينار يقع توزيعها بالاتفاق بين الجانب النقابي والإداري.

كما تضمن الجانب الترتيبي عديد النقاط المتعلقة بالترقية الآلية والتدرّج في السلم وتوسيع شبكة الأجر الأساسي والترقية الاستثنائية والهيكل التنظيمي.

إضراب (3)

والجريدة تحت الطبع، علمنا أن أعوان المخبر المركزي للتحاليل والتجارب بكل من تونس وصفاقس وسوسة وصفاقس وقابس كانوا قرروا الدخول في إضراب عن العمل كامل أيام 15و16و17 نوفمبر الجاري احتجاجا على تجاهل الإدارة مشاكلهم العالقة.

ويطالب الأعوان بحقهم في التمتع بمنحة العدوى والدخول في مفاوضات للترفيع في الأجور المقترحة نظرا لضعفها الفادح إلى جانب التمتع بالزيادة في منحة الإنتاج ومنحة آخر السنة المتفق عليها.

مظلمة...

اتصلت بنا السيدة ثريا بنت البشير الحربي البالغة من العمر ستة وثلاثون عاما والقاطنة بنهج الشواشية عدد 20 بزغوان وأم لطفل والتي تعرضت لمظلمة في عهد الرئيس المخلوع حيث تمت تسميتها كممرضة مساعدة بالمستشفى الجهوي بزغوان سنة 1998 وقد اجتازت بنجاح مناظرة ترسيم الأعوان آنذاك وقد أعلمها الوالي «محمد نفرة» بقرار الترسيم إلا انه تراجع بعد ذلك ليحل محلها أحد المقربين منه فتم طردها تعسفيا سنة 2004 دون مراعاة لأقدميتها أو لظروفها المزرية.

لذلك فهي تطلب من السلط المعنية التدخل لاسترداد حقوقها كشغيلة ومراجعة ملفها بالإدارة الجهوية للصحة العمومية بزغوان والولاية ووضع حد لمعاناتها حتى تتمكن من إعالة طفلها.

صوت الشعب
جريدة أسبوعيّة يصدرها حزب العمال الشيوعي التونسي
المدير : حمة الهمامي
رئيس التحرير : عبد الجبار المدوري
العنوان: 47 شارع مدريد، الطابق 2، تونس.
البريد الإلكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الهاتف: 71247698
مطبعة الصريح
تصميم الماكات

أمير قطر و «أسياده» غير مرغوب فيهم...

يخطئ من يعتقد أننا فوجئنا بتوجيه الدعوة إلى أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني لحضور أعمال الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني التأسيسي. فالمتابعون لسيرورة الوضع بتونس بعد 14جانفي يعلمون شبكة العلاقات التي باتت تربط سواء الحكومة الانتقالية المنتهية ولايتها أو حركة النهضة بحكومة قطر وبالأجندات التي تنفذها وكالة عن أطراف دولية لم تعد خافية عن أحد خاصة بعد الذي حدث في ليبيا. فالعديد من وزراء الحكومة الراحلة قد زار قطر ولم يقتصر الأمر على ذوي الحقائب الاقتصادية والمالية بل تعداه إلى بعض وزراء ومسؤولي السيادة. أما حركة النهضة فقد كان أمير قطر أول من زف إليه رئيسها راشد الغنوشي فوز حزبه في انتخابات المجلس التأسيسي مباشرة بعد الإعلان عن النتائج الأولية لتلك الانتخابات.

وقد التقت عديد القوى السياسية في تونس على رفض هذه الدعوة. فلماذا هذا الرفض؟

يستمد هذا الرفض مشروعيته من سجل قطر وأميرها في العمالة للامبريالية الأمريكية وللكيان الصهيوني، فهذا الأمير منذ انقلابه على والده في منتصف التسعينات سارع إلى توقيع معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة لعلها توفر له الحماية في مواجهة أي ضغوط من كبار جيرانه مثل إيران والمملكة السعودية، كما سمح بإقامة أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في العالم وهي قاعدة العديد التي انطلقت منها الطائرات لضرب العراق سنة 2003. كما سرّع وتيرة التطبيع مع الكيان الصهيوني بدءا بتزويده بالغاز الطبيعي بسعر تفاضلي وقبل «الاستفادة من التجربة الصهيونية في تطوير مناهج التعليم في بلاده» ودعا في كل مناسبة إلى إنهاء المقاطعة العربية لذلك الكيان وإلى إجراء محادثات مباشرة بين الدول العربية و»اسرائيل». فكيف لمجلس تأسيسي من مهامه وضع دستور من المنتظر أن يتضمن تجريم التطبيع مع العدو الصهيوني أن يسمح لأحد رموز التطبيع ودعاته بأن يحضر جلسته الافتتاحية؟! أم أن من استدعاه أيضا قد تنكر لهذا المبدأ ولم يعد يعتبر التطبيع مع الصهاينة جريمة بل ربما يعتبره من بين تعهدات تونس التي ينبغي عدم التملص منها؟

وكيف يستدعى من وصل إلى الحكم بعد الانقلاب على والده والذي ساهمت قوات بلاده في قمع ثورة شعب البحرين والذي كان داعما لديكتاتورية بن علي ولا زال يستضيف أحد أبرز رموز الفساد على أرضه (صخر الماطري) لحضور الجلسة الافتتاحية لمجلس وطني تأسيسي يفترض أنه تكريس للارادة الشعبية؟ أم أن من استدعاه يتغاضى عن كل هذه الوقائع ليعتبر الأمير «راعيا للديمقراطية» في البلاد العربية ما دام قد «رعاهم بعنايته» ؟ هل أن حضوره مكافأة له عن دور بلاده في دعم صعود «إخوانهم» في بلدان مجاورة ؟ أم هو دعم من أجل الحصول على استثمارات ومساعدات يحتاجها تطبيق برامجهم التي وعدونا بها؟

وإلى جانب أمير قطر فإن بقية الضيوف من رموز الامبريالية مثل الرئيس الفرنسي ووزيرة الخارجية الأمريكية هم أيضا غير مرغوب فيهم. وفي المقابل واعتبارا لأن هذا المجلس هو أحد نتائج ثورة الشعب التونسي الذي دفع من أجله دماء العشرات من الشهداء والجرحى، نعتبر أن الأولى بحضور جلسته الافتتاحية هم جرحى الثورة وعائلات الشهداء والمنظمات والشخصيات التي وقفت إلى جانب الشعب التونسي في كل محطات نضاله ضد الديكتاتورية إضافة إلى رموز حركات التحرر ومعاداة الامبريالية والصهيونية في العالم.

محمود نعمان

هل بدأت المواجهة بين الاتحاد والحكومة المقبلة؟

بقرار من الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل يوم 15/11/2011، انعقدت يوم الأربعاء 16/11/2011 ندوة صحفية بدار الاتحاد العام التونسي للشغل على الساعة العاشرة صباحا، بإشراف عبيد البريكي وعلي رمضان ومحمد السحيمي. وقد واكب عدد غفير من النقابيين هذه الندوة وحضرها عدد كبير من الصحفيين من تونس ومن الخارج.

وعبّر عبيد البريكي وعلي رمضان ومحمد السحيمي، أعضاء المكتب التنفيذي، المتدخلين في الندوة على أن الرئيس المدير العام السابق لشركة التأمين التابعة للاتحاد أقرض شركة مفلسة بدون ضمانات قانونية، فأخذ مجلس إدارة شركة التأمين التي يرأسها عبد السلام جراد قرارا بطرده، فتظلم لدى القضاء الذي أخذ رشوة وحكم له بـ1250 مليون دينار بعد أن كان الحكم الأول 600 ألف دولار. فتدخل الأمين العام للاتحاد لدى المخلوع آنذاك الذي كان مستحوذا على كل دواليب السلطة وأنصفه. كما دافع المتدخلون على أحقية كل مواطن في التمتع بقطع أرض للبناء بما في ذلك الأمين العام للاتحاد وهذا الإجراء لا يرتقي إلى حد منع الأمين من السفر إلى الخارج. ونعتبر هذا الإجراء تمشي خاطئ ودليل قطعي على أن القضاء باقي على حاله.

وشدد المتدخلون على أن الاتحاد موقفه واضح وثابت وهو سيدافع عن المجتمع المدني والعمال مهما كانت الحكومة. مضيفين: «أن الذي لا يحترم تونس ويضرب الاتحاد أو يدجنه، سنكون له بالمرصاد وأن مؤتمر الاتحاد سينجز في وقته مهما كانت الضغوطات. كما أن الذي سيستفيد من إرباك الاتحاد هو من كان ضد الثورة» ، مؤكدين أن «اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة مشكوك في مصداقيتها وخاصة رئيسها» .

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد يتعرض منذ مدة لهجمة فسرها البعض على خلفية رفض الاتحاد الدخول في الحكومة المقبلة ورفضه تأجيل موعد المؤتمر.

حمادي بن مبيم

مشاورات تشكيل الحكومة بين «الحقائب» والبرامج

وسط تكتّم وتعتيم مريب ومقلق، تطالعنا من حين إلى آخر بعض التسريبات من هنا وهناك والتي لا يمكن إثبات صحتها من عدمها، فقط كلّ ما علينا فعله هو الترقّب إلى حين تقسيم الأدوار وإلى حين الإعلان رسميّا عن الحكومة الجديدة والتي يبدو أنّ معالمها الكبرى قد بدأت تتضح لدى البعض من خلال سياسة إطلاق الخبر وترقّب ردّة فعل الشّارع إيمانا من «الدبّرين» أنّ التعامل مع شعب محتقن وثائر أصعب بكثير التعامل مع شعب مستكين.

تسريبات جديدة

بعد إعلان الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات في ندوة صحفيّة يوم الإثنين 14 نوفمبر عن النتائج النهائيّة الرسميّة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، بدأت أخبار تشكيل الحكومة الجديدة تتوافد على المواطن التونسي دون أيّ تأكيد إعلامي رسميّ أو نفي لما يروّج في الشارع من شائعات. فبعد حصول حركة النهضة على 89 مقعدا في المجلس التأسيسي تأكّد أنّه سيكون لها الدّور الأكبر في عمليّة تشكيل الحكومة وفي عدد الحقائب الوزاريّة على حدّ السّواء، بحيث رشّحت هذه الأخيرة أمينها العام السيّد حمادي الجبالي رئيسا للحكومة المقبلة، في المقابل يشاع أنّه تمّ إسناد وزارتي العدل والداخليّة لحزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة ووزارتي التربية والخارجيّة لحركة النهضة ولقد رفض السيّد سمير بن عمر عضو المكتب السّياسي لحركة النهضة تأكيد هذا الخبر أو نفيه وصرّح خلال مقابلة تلفزيونيّة على القناة الوطنيّة الأولى إثر نشرة الأخبار أنّ المشاورات لازالت جارية ولم يتوصّل المتفاوضون إلى توافق نهائيّ ويرجّح أن يتمّ الإعلان رسميّا عن التشكيلة الحكوميّة في غضون الأيّام القليلة المقبلة.

الشعب يريد حكومة ثوريّة

إنّ الشعب التونسي الذي ثار ضدّ الاستبداد وقدّم التضحيّات الجسام في مسيرة مقاومته للدكتاتوريّة لن يرضى بحكومة إصلاح وترقيع وسدّ أفواه الثائرين بالمسكّنات الحكوميّة التي تسكّن الآلام ولا تقضي عليها، إنّه ينشد أوّلا حكومة مستقلّة وليست مرتبطة بأيّ حزب، توجُّهَها الوحيد مصلحة الناس والعمل على تطلّعاتهم وتحقيق مطالب ثورتهم، حكومة ثوريّة تقضي على الفساد وتعاقب المفسدين في العهد المخلوع والذين مازالوا يجولون في الشوارع، ويتحكمون في الاقتصاد والأعلام.

ولا يجب على المتفاوضين أن يتناسوا أنّنا في زمن الثورة و الثورة تعني القطيعة النهائية مع الماضي، لذا وجب أن تكون الحكومة الجديدة خالية من رموز الفساد والتآمر والتي تسعى للتقرّب من الدّول الاحتكاريّة وكسب ودّها، لقد حان موعد التغيير بالنسبة للتونسي وعلى صناع القرار الخروج من جلباب الأحزاب التي ارتهنت البلاد وتسعى لمزيد إغراقها باستدعاء عملاء الإمبرياليّة وزيارتهم والتشاور معهم وقبول الهبات منهم، إنّ شعبنا وعلى بساطة مطالبه فهو لن يرضى بأقلّ من الشعارات التي رفعت في ثورته المجيدة، وإنّه يجب حماية الثورة من التدخل الأجنبي.

الشعب يريد تكريم شهداء تونس الأبطال الذين سكبوا دماءهم سرجا لمشكاة الحرية، فمن ذاق على مدار الخمسين سنة مرارة الديكتاتورية أصبح وبلا شكّ يؤمن بأنّ الحق يأخذ ولا يعطى. ولقد آن الأوان للساسة التونسيين أن يحترموا هذا الشعب الذي أوصلهم لسدة الحكم وأتى بهم من المنافي وعليهم أن يبيّنوا استعدادهم من أجل تكريس ديمقراطيّة حقيقيّة وأن يستجيبوا لمطالب المفقّرين والمقهورين وأن يعيدوا الثروة لأصحابها وأن يوزّعوها بالعدل بعيدا عن حساباتهم الضيّقة. شعبنا رفع مطالبه مرارا وتكرارا «شغل ـ حريّة ـ كرامة وطنيّة» ولن يقبل بأقلّ من ذلك.

الطيف الجربي

ماذا ينتظر الشغالون من المؤتمر القادم لـ «الاتحاد» ؟

بعد حوالي شهر من الآن يعقد الاتحاد العام التونسي للشغل مؤتمره الوطني. وتجري الآن الاستعدادات حثيثة لإحياء هذا الحدث الوطني البارز وفي نطاق هذه الاستعدادات شرعت العديد من الفعاليات النقابية الناشطة داخل الاتحاد وخارجه في اتصالات ومشاورات لتوحيد الرؤى والمواقف. ومن جانب آخر شرعت الهياكل الجهوية والقطاعية في النظر في مشاريع اللوائح التي أعدتها القيادة النقابية (مشروع اللائحة الداخلية، واللائحة العامة، واللائحة المهنية واللائحة حول الوضع العربي والدولي).

ويطغى، على أصداء كل هذه التحركات، إحساس عام بضرورة أن يمثل المؤتمر القادم للمنظمة الشغيلة منعرجا حاسما في تاريخها وفرصة لإجراء تغيير عميق في خياراتها العامة والداخلية ولاختيار فريق قيادي جديد في مستوى التحديات وقادر على السير بالمنظمة على غير ما سارت عليه من قبل ومنذ عقود من الزمن.

الفرز... على أي أساس؟

رفعت الحركة النقابية ومنذ أزمة 1978 ثلاثة شعارات أساسية هي الاستقلالية والنضالية والديمقراطية التي شكلت الأرضية النقابية العامة والتي على أساسها جرى ويجري الفرز داخل الاتحاد والحركة النقابية ككل بين القوى والرؤى الراغبة في التغيير وبين ما صار شائعا بين النقابيين البيرقراطية النقابية. وما تزال هذه الأهداف حتى اليوم على راهنيتها وإلحاحيتها رغم ما طرأ على الأوضاع العامة في البلاد من تطورات ورغم كل الصراعات والنضالات التي عرفتها الساحة النقابية. ولئن لم تعد مسألة استقلالية الاتحاد عن دوائر الحكم مطروحة بنفس الدرجة من الحدة بالنظر لما فرضته الثورة من حريات في مجال التعبير والتنظم والاجتماع والتظاهر، على محدوديتها، فإن مسألتي النضالية والديمقراطية الداخلية ما تزالان مطروحتين كمهمات للانجاز.

ما من شك أن القيادة النقابية الحالية، وأي قيادة أخرى، لم يعد هناك ما يبرر خضوعها لإملاءات الحكومة في التعامل مع القضايا الوطنية العامة وفي المسائل النقابية (مفاوضات، إضرابات ونشاطات) ذلك أن هامش الحرية الذي فرضته الثورة وفر للاتحاد العام التونسي للشغل كغيره من المنظمات والجمعيات والأحزاب فرصا أكبر لاتخاذ قراراتها ولممارسة نشاطاتها بشيء من الحرية والاستقلالية. وعليه فإن المطالب التي شغلت اهتمامات المؤتمرين في هذا الباب لبلورتها والتوصية بها لن تكون مطروحة بالحدة التي تعودنا بها من قبل.

وفي المقابل من ذلك سيكون مطلوبا من المؤتمر القادم أن يركز على اتخاذ قرارات جدية بخصوص مراجعة نظامه الهيكلي وطرق تسيره ماليا وإداريا ونقابيا للقطع مع النمط البرقراطي الذي ترسخ فيه من زمن طويل. وبصرف النظر عن التمشي العملي الذي سيقره المؤتمر في هذا الصدد فإن أي تغاض أو التفاف على هذا المطلب الشرعي والتاريخي لأجيال من النقابيين، الديمقراطية الداخلية وتحرير عمل الهياكل والقواعد من كل أشكال التصرف الفوقي، تحت أي تعلة كانت، سيكون ذا تبعاته وخيمة على مستقبل الاتحاد خاصة في ظل التعددية النقابية وفي ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتهديدات الناجمة عن التطورات الحاصلة في المشهد السياسي الحالي في البلاد.

هذه هي مطالب الشغالين

إن البلاد مُقدمة على مرحلة شبيهة بالفترة السابقة من حيث الخيارات الاقتصادية والاجتماعية. هذا ليس مجرد ادعاء أو حكم على النوايا بقدر ما هو استنتاج موضوعي ومنطقي لما تواتر من مؤشرات في خطب وتصريحات رموز الفريق الذي سيمسك بدواليب الحكومة والدوائر التابعة لها. فالخيارات الاقتصادية المرتقب اتباعها ستكون كسابقتها خيارات رأسمالية مرتبطة أشد الارتباط بالخارج منخرطة في العولمة وفق ما تقتضيه المعاهدات الدولية المالية والاقتصادية والسياسية التي عقدها بن علي والتي شددت حركة النهضة وحلفاؤها على احترامها ومواصلة الالتزام بها بل والانضباط لمقتضياتها. هذه الخيارات التي أنتجت الفقر والبطالة وتدهور المقدرة الشرائية والتفاوت بين الجهات وتردي الخدمات العمومية والاجتماعية وظروف العمل ستعيد إنتاج نفس المشاكل والمظاهر مهما كانت الإجراءات الترقيعية التي من الممكن أن تتخذ في بداية ولاية الحكومة الجديدة بدوافع انتخابية وتمويهية. هذه القضايا التي هي في قلب اهتمامات الاتحاد سيتعين على المؤتمر معالجتها ومواجهتها بروح نضالية جديدة وبخطط عمل تختلف عما ساد في المؤتمرات السابقة.

إن المؤتمر مدعو إلى إحداث نقلة نوعية في ذهنية وتفكير النقابيين والقيادات الجهوية وبالأخص القيادة التي ستسفر عنها العملية الانتخابية في موفى أشغاله. هذه النقلة التي من دونها لن يستطيع الاهتداء إلى وضع خطة نضال واضحة ودقيقة وقابلة للتحقيق. وبلغة أخرى مطلوب من المؤتمر أن يضع الحجر الأساس لتوجه نضالي جديد للاتحاد في الفترة القادمة حتى يفرض جدارته في تمثيل العمال في تونس دون سواه وأن يضع حدا للتشرذم التنظيمي الذي دشنته المنظمات والهياكل الموازية نتيجة الغضب من أخطاء القيادة والهياكل ومغالطة قادة مشاريع التعددية. ولعله حاصل اليوم لدى كل النقابيين الغيورين على الاتحاد أن لا سبيل لمعالجة التعددية النقابية المعالجة القويمة إلا بتحويله إلى منظمة ديمقراطية ومناضلة ومستقلة بحق.

ملامح القيادة الجديدة

كثيرا ما أثرت الحسابات الانتخابية سلبا على مجريات المؤتمرات الوطنية للاتحاد فيقع ترجيح الصراعات من أجل الفوز بمقعد في القيادة على الصراع حول البرامج والمضامين. ومن العوامل المغذية لهذه الظاهرة النظام الانتخابي القديم الذي أفرز من جملة ما أفرز البقاء في كرسي القيادة لفترات طويلة نجمت عنها نظرة بيروقراطية للعمل النقابي مبنية على استغلال الموقع القيادي لقضاء مآرب وتحقيق أهداف شخصية خاصة على حساب المصالح الجماعية للمنخرطين وعموم العمال.

ولعله من حسن الحظ أن يكون المؤتمر القادم متحررا نسبيا من هذا الضغط بفعل تطبيع الفصل العاشر للقانون الأساسي للاتحاد. هذا الفصل الذي جرى ما جرى بخصوصه ولولا الثورة لما كتب له أن يلقى مجراه للتطبيق.

غير أنه وعلاوة على ذلك سيكون من الضروري أن يقع انتخاب قيادة جديدة على أسس مغايرة تماما لما كان يحف باختياراها في السابق. قيادة تكرس وحدة القوى المناضلة في الاتحاد بعيدا عن عقلية المحاصصة، تتألف من خيرة الكفاءات القادرة على تقديم الإضافة والتي تحوز على ثقة غالبية المؤتمرين، يتوسمون فيها التجسيد الفعلي لاستقلالية القرار النقابي والدفاع بأمانة على مطالب الشغالين والتكريس المبدئي للديمقراطية. قيادة تتعهد بمراجعة الهيكلة مراجعة جذرية من شأنها أن تدخل على عمل الهياكل وكل الفعاليات داخل المنظمة الدينامية اللازمة. قيادة متشبعة بقيم الديمقراطية والحداثة والتقدم منفتحة حقا وعلى المجتمع المدني تنتصر مبدئيا لقضايا التحرر الوطني والاجتماعي وفي طليعة النضال من أجل البند الأول للقانون الأساسي للاتحاد.

جيلاني الهمامي

العمّال ينيرون مدينتنا فمن ينير ليلهم الطويل ؟

تنتصب طواحين الهواء المولدة للكهرباء على سفح جبل مطل على جزيرة زمبرة (الهوارية) لتبعث النور إلى الشوارع والمنازل والمصانع، بيد أن العاملين فيها مازالوا يعانون من ظلمة الاستبداد والطرد التعسفي حيث يعمل اثني عشر عاملا لدى شركة مناولة تحت مسمى "الشركة المغاربية للتصرف الصناعي". ويتداول العاملون في هذه الشركة أخبارا حول ما ينخر هذه الشركة من فساد مالي وإداري عاد بالوبال على العمال وملأ جيوب "المستكرشين" مالا حراما. ورغم ما تجنيه هذه الشركة من أرباح كبيرة على حساب عرق وجهد العمال فإنها عمدت في الآونة الأخيرة إلى تسريح العملة عبر إنهاء عقود عملهم، مما حدى بهم إلى شن إضراب مفتوح منذ تاريخ 01/11/2011 تحت إشراف الاتحاد العام التونسي للشغل بالهوارية، وذلك دفاعا عن حقهم في الشغل مطالبين بإدماجهم لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز علما وأنهم عملة مختصون ولهم من الخبرة والكفاءة ما يؤهلهم لذلك علاوة على المرابيح التي يمكن إن تستفيد منها الشركة باستغنائها عن صيغة المناولة.

العمال يواصلون إضرابهم إلى حين تحقيق مطالبهم

وإثر اتصالنا بعملة قطاع الصيانة بالمحطة الهوائية بسيدي داود –الهوارية- عبروا لنا عن مواصلة حقهم في الإضراب إلى حين تلبية مطالبهم المشروعة، كما حمّلوا سلطة الإشراف مسؤوليتها كاملة عن تجاهلها ومماطلتها واستهتارها بمطالبهم وأكدوا أنهم سيضطرون إلى إيقاف العمل بالمؤسسة عند انتهاء المهلة المحددة بأسبوع في صورة عدم تلبية المطالب وذلك بالتنسيق مع الهياكل النقابية المحلية والجهوية والوطنية .

مشروع «سما دبي» : نهبٌ وانتهاكٌ للسّيادة الوطنيّة

تداولت عديد الصحف الالكترونية، هذا الأسبوع، الحديث الذي دار بين موقع «واب مناجر سانتر» والمسؤول عن التخطيط والدراسات في حركة النهضة، رضا السعيدي الذي صرّح أن المشروع العقاري المجمّد، من سنتين، «باب المتوسط» والذي عرف باسم «سما دبي» سيحوّل إلى مجموعة مالية قطرية-كويتية، ستتولّى إنجازه.

«سما دبي» هو مشروع عقاري خرجت به الدكتاتورية سنة 2007 على الشعب التونسي مدعية أن شركة إماراتية ستقوم باستثمار عقاري في الضفة الجنوبية من بحيرة تونس بتمويل قدره 14 مليار دولار سيُحدث 150.000 موطن شغل.

مشرع مشبوه..!

وبحلول صيف 2008 وعلى إثر الأزمة المالية العالمية جمّدت الشركة الإماراتية مشروعها. قبل تلك الفترة أمضت الدولة التونسية مذكرتي تفاهم في 2005 و2006 مع شركة «دبي هولدنغ» التي تمتلكها الحكومة الإماراتية والشركة التابعة لها «سما دبي» ثم شرعت مباشرة في تهديم المنطقة الصناعية وعنابر ميناء تونس ونقلت كذلك القاعدة البحرية (مصلحة الإشارة والمنارات) وفككتها لفسح المجال لقيام المشروع. وقع ذلك وسط تعتيم كامل حول نوعية المشروع وصفته القانونية وبنوده وقامت حينها حملة من الدعاية، غير مسبوقة، لتمرير هذا المشروع المشبوه لدى المواطنين .

وفي جويلية -أوت 2007 تقدمت الحكومة بمشروع قانون الى «مجلس النواب» و «مجلس المستشارين» من أجل إضفاء صبغة قانونية على هذه العملية المشبوهة. من يومها بدأت بعض الأخبار تتسرّب حول صفقة «باب المتوسط/ سما دبي» حيث علم المواطنون أن الدولة التونسية سلّمت أو أحالت أو منحت عقد لزمة للمجموعة المالية الإماراتية «سما دبي» يتمثل في 837 هكتار من الضفاف الجنوبية لبحيرة تونس مقابل الدينار الرمزي لإقامة مجمّعات عقارية وسكنية وتجارية وخدماتية.

كانت الصدمة كبيرة لدى عديد من الناس لأن سعر هذه المساحة لا يقلّ، بأسعار سوق العقارات بتونس، عن الثمانية مليارات (نؤكد مليارات) ونصف دولار. ذهل الجميع لأنه لا توجد دولة في العالم تهب أراضي بهذه القيمة المالية المرتفعة مقابل عمارات ومراكز تجارية، مهما كانت نوعيتها، تنجزها شركة أجنبية ثم تؤول ملكيتها، يوم انتهاء الأشغال، إلى هذه الشركة. كان في الأمر ألغاز وغموض غير مفهومة إلى الآن. والشعب التونسي يطالب اليوم الدولة بكشف الحقيقة حول هذا الموضوع. يريد المواطن أن يعرف قيمة الأموال التي قبضها بن علي من المجموعة المالية الأماراتية. وإجابة شافية حول ما يشاع أن هذه الأموال تناهز الأربعة مائة مليون دولار دفعت في حساب يحمل اسم ابنه محمد بن علي.

لماذا بقي العقد سريّا؟

نص العقد الذي أبرم بين الدولة التونسية وشركة «سما دبي» بقي سرّيا إلى اليوم عدى بعض ما تسرب من الفصول التي وقع التصويت عليها من طرف أزلام النظام والتي تقول أن «تونس أبرمت اتفاقية استثمار... بهدف إنجاز مشروع مجمعات متكاملة عقارية وتجارية وخدماتية والمرافق المتعلقة بها وذلك على مساحة 837 هكتار على ملك الدولة...» .

العقد مذلّ ويتجاوز في عديد من بنوده متطلبات السيادة على الأرض والبحر وقوانين الصرف ومجلة الشغل وحق العمل النقابي ومجلة التعمير والتهيئة الترابية وتراتيب التوريد والتصدير والتجارة الداخلية.

صلاحيّات لا حدود لها

أرض المشروع غير محددة وقابلة للتمطيط وتشير بالواضح إلى أن الشركة تمنح نفسها حق ردم ما تريده من مياه البحيرة. يقول النص «هي الأرض القائمة في المشروع والمحددة بالتخطيط الرئيسي وقاع البحر والمنطقة البحرية الموجودة فوقه والأرض المطمورة الذي تحته وقطع الأرض الخاصة إن وجدت وجميع مجاري الماء الاصطناعية...» ، حيث يمكن للشركة.)إنشاء بنية تحتية خاصة بالمشروع من كهرباء وغاز طبيعي وطرقات وماء صالح للشرب والانتفاع بها وإدارتها وفق المخطط المعد لذلك وكذلك الحق في مراجعتها وتعديلها وفق متطلبات المشروع.» مما يعني بالواضح عدم أهلية «الستاق» و«الصوناد» وكل الشركات التونسية العاملة في ميدان بناء الطرقات للعمل فوق أراضي المشروع.

أعطيت شركة «سما دبي» الحق في استيراد وتصدير التجهيزات الصناعية والمعدات والمواد اللازمة لإنجاز المشروع وتشغيله وكذلك الحق في إعادة تصديرها. كما تتعهد الدولة التونسية «بتسهيل منح جميع الأذون والتأشيرات للعمال الوافدين والتابعين وعدم تطبيق قانون الشغل التونسي والعمل النقابي». وفي ذلك إشارة الى أن العمال الذين ستشغلهم شركات «سما دبي» سيؤتى بهم من الفلبين والهند وكوريا الجنوبية ومن تونس وسيعملون فوق التراب التونسي بشروط لا علاقة لها بقوانين بلادنا. وأسند لها حق البيع في السوق التونسية لكل التجهيزات والبضائع والمعدات وقطع الغيار التي لم يتم استعمالها في إنجاز المشروع مما يعني أن «سما دبي» يمكنها دون دفع ضرائب أو رسوم جمركية أن تورد وتتاجر في السوق التونسية دون قيد أوشرط. كما «تتنازل الدولة التونسية عن حصانة التقاضي المعترف لها بها في القانون الدولي باعتبار أنه يجوز للمستثمر التظلم من فعل صادر عنها أمام هيئة التحكيم».

إعفاء من الضرائب

أمّا في الجانب المصرفي والجبائي فإن «سما دبي» يمكنها بموجب العقد «التمتع بجميع امتيازات الشركات غير المقيمة» و «تحويل العملة ورؤوس الأموال إلى الخارج دون قيد أو شرط، والقيام بالدفوعات بالعملة الأجنبية» وكذلك «الإعفاء من الضرائب والمعاليم والأداءات باعتبارها من الحوافز التي تجلب المستثمر وتشمل مجموعة «سما دبي» والتابعين لها والمقاولين» .

ويبدو أن العقد نصّ على أن الإعفاء الضريبي يشمل الإعفاء من الضرائب والمعاليم والأداءات الموظفة في مختلف مراحل المشروع ومنها :

تكوين شركة المشروع، وإحالة ملكية الأرض إلى شركة المشروع، وعمليات التهيئة، وعمليات بيع الأراضي، وترسيم العقارات، والأرباح المتأتية من بيع وتأجير العقارات، وفوائد الإيداعات والسندات بالعملة الأجنبية...» .

لماذا أصبح المشروع قَطَريّا؟

كل بنود العقد تفوح منها رائحة الليبرالية المتوحشة والجشعة التي تريد البرجوازية التابعة وأسيادها فرضها على الشعب التونسي لاستنزاف قواه وتجويعه من جديد بعد ثلاثة وعشرين سنة من الدكتاتورية.

الشركة الإماراتية لم تتسوغ هذه الأرض ولم تشتريها بعقد أو بمقابل مالي ولم تمنح حق استثمارها لمدة زمنية محدودة مقابل مال دفعته للدولة التونسية. هذه العملية التي طبّل لها الإعلام المأجور طويلا مذّعيا أنها «مشروع القرن الواحد والعشرين» هي في الحقيقة عملية نهب وانتقاص لسيادة بلادنا كونها تجيز للشركة المستثمرة الاستحواذ على أرض وأملاك عامة بحرية لا يمكن بيعها أورهنها.

التساؤلات العديدة التي نطرحها اليوم هي، من الذي أتى اليوم بالمجموعة القطرية-الكويتية؟ ما علاقة رجوع هذا المشروع بغطاء قطري بتواجد صخر الماطري بقطر؟

ما هي الحجج التي ستستعملها الحكومة لتمكين القطريين من جزء من تراب وبحر بلادنا؟

أليست هذه الحجج كلها من نفس قاموس النهب الذي أرساه بن علي (التنمية، الاستثمار، تونس الغد، مقاومة البطالة، وخرافات أخرى) هل ستشهد تونس مدّا استعماريا جديدا قادما هذه المرة من الشرق؟

سالم بن يحيى

أولاد عباس

مطالب عديدة والماء الصالح للشراب أهمها

عمادة أولاد عباس – الأحواز، التابعة لمعتمدية حاجب العيون تقع على الحدود بين ولايتي القيروان وسيدي بوزيد. وهي تعتبر بوابة الوسط الغربي. هذه المنطقة عانت وماتزال من التهميش والنسيان منذ العهد البورقيبي مرورا بعهد الرئيس المخلوع، وصولا إلى الحكومة المؤقتة. فلقد انتظر أهالي أولاد عباس انفراج الأمور في أعقاب ثورة الحرية والكرامة لكنها بقيت على حالها... بل أن البعض من بيادقة وأزلام النظام السابق هم الآن في الصورة ويعتبرون أنفسهم من حماة الثورة في المنطقة التي يضع أهاليها اليوم مطالبهم على طاولات الحكومة المؤقتة والسلط الجهوية...

- مواصلة أشغال مد شبكة الماء الصالح للشراب على كامل المنطقة خاصة وأن أحد بيادقة النظام السابق نجح في تغيير مسار هذه الشبكة لمصلحة أصدقائه من أزلام النظام البائد... رغم أن المدرسة الابتدائية والجامع ومقبرة أولاد عباس في حاجة إلى الماء الصالح للشراب... فمتى تعود الأشغال؟ !

- عمادة أولاد عباس التي يقطنها أكثر من ثلاثة آلاف ساكن يعتمد نشاطها على الفلاحة وهي في حاجة إلى تشجيع الفلاحين عبر الموافقة على كهربة الآبار وتوفير القروض والمنح الموسمية والتفكير في بعث مصنع تحويلي بالمنطقة (طماطم، فلفل، مشمش، تفاح...).

- العمل على تشغيل أصحاب الشهائد العليا وبقية المستويات من العاطلين خاصة المنتمين للعائلات المعوزة على اعتبار أن لجنة حماية الثورة بالمنطقة فشلت فشلا ذريعا في توفير الشغل لهؤلاء المعطلين عن العمل بل إن تشغيل ذوي القربى والأصدقاء أصبح من اختصاصهم؟!

- التفكير في بعث مركز صحي بعمادة أولاد عباس لبعد المستشفى المحلي لحاجب العيون عن الأهالي بقرابة 7 كلم. وهم في حاجة إلى الخدمات الصحية الاستعجالية.

- مواصلة تعبيد الطريق إلى حدود الربط مع مدينة جلمة من ولاية سيدي بوزيد (قرابة كلم واحد) على اعتبار أن المسلك الفلاحي الحالي أصبح يمثل خطرا على مستعمليه لكثرة منعرجاته وحفره.

- تمكين 6 عائلات من الانتفاع بالنور الكهربائي لتصبح عمادة أولاد عباس مزودة بالكهرباء بنسبة 100 بالمائة.

هذه هي جملة المطالب التي يرفعها أهالي أولاد عباس. تطرقنا إليها بشكل برقي ليبقى تزويد المنطقة بالماء الصالح للشراب من أهم المطالب خاصة وأن المائدة المائية تعاني من كثرة الآبار السطحية وخاصة العميقة التي انتشرت هذه الأيام بكثرة في غياب الرقابة.

محمد علي العباسي

جومين

الفقر والبطالة رغم كثرة الخيرات

معتمدية جومين من أكبر معتمديات ولاية يتزرت من حيث المساحة حيث تترامى أطرافها إلى حدود ماطر وطبربة وباجة وسجنان وغزالة، إلا أنها في الوقت نفسه من أكثر المعتمديات فقرا حيث تتميز بطابعها الريفي، فهي تعتمد كليا على الفلاحة لما لها من أراضي خصبة وتربة متميزة، دون أن تستغل بطريقة جيدة. فالفلاحة مازالت تقليدية مع غياب المسالك الفلاحية ومياه الرأي بل وحتى الماء الصالح للشراب في بعض المناطق.

أما المشاريع التي بعثت بها فهي لا تكاد تحصى باستثناء معمل «مروى» للمياه المعدنية، ومشروع تنمية الشمال الغربي الذي يحاول أن يرفع من شأن الجهة فلم يقع استغلاله بطريقة جيدة، إضافة إلى مشروع «جومين غزالة» الذي تموله بعض الجمعيات غير الحكومية والمكلف بإعانة صغار الفلاحين في المناطق النائية والذي رصدت له أموال طائلة قرابة 43 مليار إلا أن تلك الأموال قد نُهبت ووقع التلاعب بها عبر المسؤول عن المشروع حتى أن أحد المسؤولين معه من سكان الجهة لما أراد أن يحتج على تبديد تلك الأموال أجبر على الاستقالة والصمت لأنه هدّد بأن تلفّق له تهمة شتم بن علي وعائلته فانسحب فارا بجلده.

ولكن الغريب في الأمر هو أن هذا المسؤول الذي أطرد من الجهة وأحرق منزله عند قيام الثورة يحظى الآن بتكريم وزارة الفلاحة التي عوض أن تحاسبه وتفتح تحقيقا في الأموال التي بدّدها تولّت تكريمه من خلال تعيينه رئيس مصلحة بإحدى الإدارات الفلاحية بالجهة.

ورغم مظاهر التهميش والنسيان التي تعيشها الجهة، ورغم افتقارها لأبسط مرافق الحياة فإن نسبة هامة من أبنائها تميزوا في دراستهم وتحصلوا على شهائد جامعية إلا أن مآلهم كان البطالة والحرمان من الحق في الشغل مما جعل عددا منهم يخوض إضرابا مفتوحا عن الطعام بمقر المعتمدية (30 نفرا) منذ يوم 9/11/2011 وفي ظروف قاسية جدا حيث يقضون كامل النهار والليل على كراسي دون أفرشة ولا أغطية رغم برودة الطقس في الليل مما جعل الكثير منهم يصاب الإرهاق وانخفاض ضغط الطعم منذ الأيام الأولى للإضراب زيادة على تهديدات بعض أزلام النظام البائد. وهكذا تبقى هذه الجهة تعاني التهميش والنسيان وكأن الثورة لم تصلها حتى أن بعض المضربين اعتبرها منطقة لا تنتمي إلى التراب التونسي.

الشاذلي المراوي

منزل تميم

لِزْدِين، قرية تَسْتغيث

شمال مدينة منزل تميم،وفي طريقٍ تَئِنُّ من هَوْلِهِ السيّارات والدرّاجات وحتّى الحمير والجرّارات الفِلاحِيّة،وبعد تجاوز الصّقالبة،القُبّة،الغريس؛وعلى اليسار مدخل يأخذُ مُباشرةً لقرية لِزْدِينْ التي أُرْثُهِنَت في العشريّة الخامسة من القرن العِشرين لأحد المُرابين فأنقذها صالح بن هويّة وسالِم بن حميدة بإفتِكاك صُكُوك الرّهن في سُوق الثّلاثاء بمنزل تميم فتَجِد القرية نفسها اليوْم رهينة طريق قَدْ تَصُحُّ عليه كُلّ التّسْمِيّات في ما عدى طريق:بين الحُفرة والحُفرة رداءة حُفْرَةٌ أخرى،طابَعٌ يَكْسِي الدّرب الرّابِط بينها وبين الوِدْيان وبينها وبين الرّصِينين وآخر أشَدّ مقتًا بينها وبين الشّعِبين المدفُون فيها فقيد حزب العُمّال المُناضِل المُنجِي الدّهمانيّ.

عدد سُكّان «لِزْدِين» لا يبلغ 2000 نسمة، والنّشاط الرّئيسي لهُم هُو فلاحة بَعْلِيّة مرفُوقة بتربية مواشي كَرِهها أصحابُها وسَئِموا فلاحتها نتيجة ارتفاع مُشطٍ مُزْمِنٍ لا ينقطع لأسعار البُذُور والأدوية والأسمدة إضافةً لحُمّى لا تنتهي من غلاء أسعار العلف حيث بلغ سعر 100 كلغ علف مُركّز 52 دينار والسدّاري الخاضع لاحتكارات مافيات الفلاحة 19.5 دينار لل50 كلغ والأمرُ سيّانٌ لسعر الشّعير رغم الحديث عن وفرة الصّابة الخاصّة بالموسم الزّرَاعِي الفارِط. نشاطٌ آخر في «لِزْدِين» هو تجارة المواشي الخاضعة لِتَقَلّبات سُوق تتحكّمُ فيه عصابات مُرتبطة بالعهد البائد المُتجدّد في صيغةٍ أكثر رداءة.

ككُلّ البلاد، تشهدُ «لِزْدِينْ» بطالة لأصحاب الشّهائد من ناحية، وبطالة عُمّال حظائر وعملة فلاحيّين من ناحيةٍ أُخرى ترتبط كِلْتَيْهِما بالخيارات الاقتِصاديّة المُنْحَازة لِرأس المال المافِيَاوِيّ والسّياسة التّنمويّة الفاشِلة القائِمة ليوم النّاس هذا والآخِذة في التّعَمُّق خاصّة في الآونة الأخيرة، ولَعَلّها تَشْتَدُّ في القرية مع وُعُورة الطّريق «المُعَبّد» والذي يفرِضُ على التّلميذ المُتحوّل إلى المدرسة الإعداديّة في «الرّصِينين» أن يستَيْقِظ مُنذ السّادِسة صباحًا ليلحق حافة النّقل المدرسيّ التي تنطلق في السّابعة. ويبقى أمام معهَدٍ مُغلق لحُدُود الثّامِنة في حين أنّ المسافة كُلّها لا تتجاوز 3 كيلومتر حسابات الشّركة الجِهَوِيّة للنّقل الضّيّقة جعلت منها جحِيمًا وأحد الأسباب المُباشرة في انهِيار المُستوى الدّراسي لِتلاميذٍ في أحيانٍ كثيرة يتمَيّزُ بِتَفَوُّقِه في التّحصيل الدّراسي أيّام دراسته في المدرسة الابتدائيّة بلِزْدِينْ وهي إحدى أعرق المدارِس بالجهة وأقدمها. تداعى سُورُها مُنذ السّقُوط بِفعل التّقادم وغِياب الصّيانة مع قاعاتٍ لم تَعُد صالِحة حتّى لِتربية المواشي ومفتُوحة في نواحِيها بما حَوّلها لمحطّةٍ لِيلِيّةٍ لأُمُور لا يُمكِنُ ذِكرها.

الفَقْرُ في لِزْدِين موجُود كحال الغالِبِيّة السّاحقة من شعب تُونس الزّرْقالِيّ. والإعانات الاجتماعية مفقُودة وحتّى مُقتَطَعات المازوط والأسمدة التي كانت تُمنَحُ يوْمًا ما للفلاّح الصّغير أصبَحَت امْتِيَازًا يُمنَحُ بالوساطة والرّشوة وأشياء أُخرى. مُمارسات تُضافُ إليها مطالب إدارة التّجهيز بمنزل تميم التي تفرض على أهالي القرية توجيه جرّافة لِتَهيئة أرصِيّة الملعب الخاضِعة دومًا لانجراف السّيُول المائيّة بما يَضْرُ المناطق المُجاورة على نفقتِهِم بدفع ثمن المازوط ومعه بأكو دُخّان للسّائق و «حوجة» .

يرفُضُ المُزوّدون التحوّل لعُطْرِيّات القرية ومقاهيها لرداءة الطّريق وتجنُّبًا لهلاكِ سيّاراتِهِم، ومثلهم يفعل غالِبِيّة أصحاب التّراخيص الجديدة للنّقل الرّيفِيّ حيثُ يُعاني أهالي القرية من نَقْص فادح في النّقل بما ينعكِسُ بصفة مُباشرة على الرّبط مع المدينَة وحالة من البطالة تَبْدُو في الظّاهِر عُزُوفًا عن عمل أصبح شَحِيحًا أكثر فأكثر، مع مُستوصفٍ بدَوْرِهِ يُعانِي من رُطُوبة قد تقتُلُ المريض لا دُاويه وقِلّةٌ فادحة لدرجة الانعدام في الأدوية والإطارات الطّبّيّة بما حوّله إلى ما يشبه زاوية وَلِيّ صالح أكثر منه مركز تداوي في شارِعٍ وحيدٍ «مُعَبّد» يغيبُ فيه التّنوير العُمُومِيّ وأنهج فرعيّة يستَحِيلُ فيها السّيْرُ أيّام الشّتاء وتتعبُ الأقدامُ فيها صَيْفًا.

تُربة تتجرف، عَجزٌ من سُلْطة مُفرغة تعيسة عن التحكّم في مياه الأمطار التي تتسبّب في توسّع مجال وادي الرّقاد النّابع من مُرتفعات زاوية الشّعبان ليصُبّ في وادي قرية الوِدْيان مُتَسَبّبًا في كُلّ موجة أمطار في فيضانات كارثِيّة، حالة من غلاء الأسعار بشكلٍ مُصاعف على فَلاّحي لِزْدِينْ ومُربّي المواشي فيها، بُؤسٍ في النّقل المدرسيّ، تَهَرُّب الشّركة الجهويّة للنّقل من توجيه حافلة خاصّة بالقُرى الشّماليّة لمنزل تميم، رعاية صِحّيّة معدُومة، فَقْر مُتنامي، بطالة، طريق رَثّ غيابه أحسن مِنْ وُجُوده يجعل منّها في حالةٍ أقرب للعُرْلة: تِلك هي لِزْدِينْ وتلك هي حالة الظّهير الرّيفيّ لمُعتمديّة منزل تميم.

رمزي

بين قفصة والقصرين

كنوز أثرية مدفونة تنهبها العصابات

هناك في ربوع مدينة الشهداء مازالت الصورة تحكي بصمات جريمة عصابات المعالم الأثرية فهناك ترى حضارة بأكملها تباع بحفنة من الدنانير وهناك تغتصب الأرض وتنزع كنوزها من طرف سماسرة القطع الأثرية وتتحول الأقواس والقصور الأثرية إلى وكر تسكنه الطيور وملاذا أمنا لاحتساء الخمور.

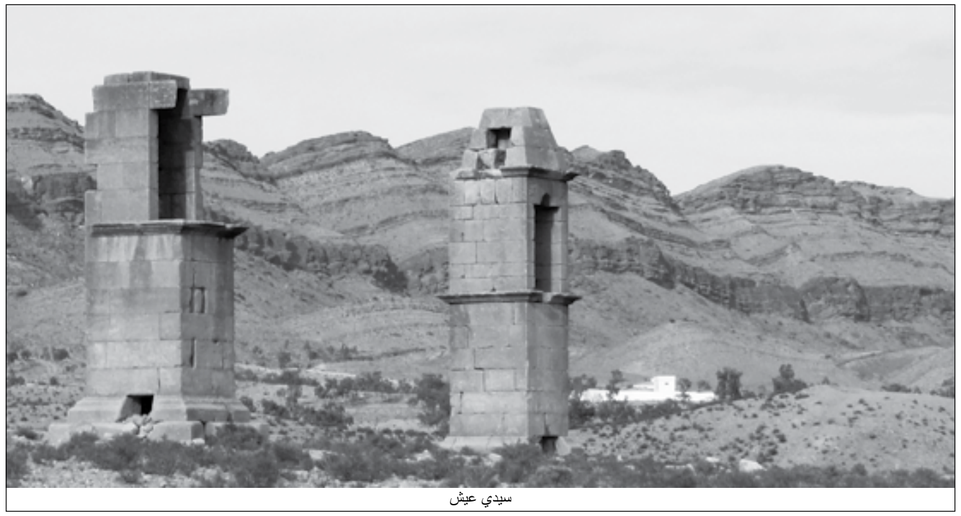
سيدي عيش

المشهد في مناطق تلابت، المسيلة، الناظور، سيدي عيش، تلك القرى الريفية البسيطة المنسية، فسقيات ومقابر ومسابح ونقوش أثرية منحوتة على بقايا حطام بعض الأواني انتشرت في كل مكان فاندثرت معالمها تحت التراب بسبب التساقطات المناخية من جهة وطورا بفأس سماسرة القطع الأثرية.

مدينة منسية

عمادة تلابت منطقة أثرية قريبة من الحدود الجزائرية تتبع ترابيا معتمديه فريانة.

هناك لا تزال آثار الحمامات والمسارح والأقـــواس والأضرحة الضخمة التي تركزت بالقرب من ينابيع المياه وعلى الهضاب والمرتفعات شاهد عيان على تعاقب الحضارات.

ورغم الإسهامات الأدبية والفكرية لتعريف بتاريخ المدينة غير أن السلطات المعنية لم تفلح في الحفاظ على الكنوز الأثرية التي تسرق وتهرب قطعها الأثرية ليكرر التاريخ نفسه كامتداد لحكم البزنطيين الذين لم ينجحوا في ترميم ما تهدم من منشآت إعادة الحياة إليها منذ زمن بعيد.

الناظور

فبين ماض الفتوحات والغزوات والحاضر تستيقظ عروس حضارة ثورة تكفاريناس كل يوم على فاجعة سرقة وتهريب مخزونها الحضاري لتجد اليوم نفسها «أرملة» ينبش السماسرة إرثها وحليّها الأثري.

في سوق المدينة حيث انتشرت البضائع الجزائرية في كل مكان، توجهنا بالسؤال لبعض شباب المدينة الأثرية المدفونة حول المستقبل الأثري للمنطقة فالأمر بنسبة إليهم لن يتعدى مجرد الكلام والوعود وستكون كسابقاتها جوفاء لأن سلطة الإعلام وكاميرا التلفزيون لم تخرج بعد من شارع الحبيب بورقيبة ولم تصل مناطق مغلوبة على أمرها وتعيش الخصاصة والحرمان ليس سهوا وإنما برامج النظام والسياسة هي من تقف وراء ذلك ولأن مستقبل المنطقة باعتقادهم رهين تغيير جذري الحديث عنه كبناء قصور الرمال.

وهناك قد تتوافق إلى حد بعيد مع الاسم الذي يطلقه الأهالي على تسمية المنطقة فبدل «تلابت» يقولون»تل أبيب»علهم لم يخطأوا القول فغطرسة الجارفات للاستحواذ على الكنوز الأثرية شبيه بما تفعله الآلة الصهيونية في الضفة الشرقية لتهويد القدس.

العصابات والسماسرة

بين «ماجل بلعابس» و «سيدي عيش» تقع مناطق ريفية مثل «الناظور» ، «المسيلة» بعيدا عن مناطق السياحية. هناك مناطق هضم حقها كي تكون قبلة لسياح... بقايا الأكواب الفخارية والقرمود الأحمر والحمامات والمسارح والأقواس والأضرحة على هضاب المرتفعات على مسافات متقطعة تربطها مغاور لا يدرك أحد مداها.

لكن تلك المناطق هي الأخرى لم تسلم من النهب والسرقة... فهناك تكتشف آثار نبش السماسرة في كل مكان... حيث تنتشر حفر على مسافات متقاربة كانت محاولات لإخراج أضرحة أو لانتشال تحف أثرية.

البحث عن القطع الأثرية من الملفات التي تدرس خفية على أنظار الأهالي لتكون ليالي الشتاء هي الفترة الملائمة لإخراج ما تسنى لهم من ذلك. فهناك لا يتوانى الأهالي عن تكرار محاولات البحث فالمسألة باتت مصدر إدمان شأنها مثل»البرومسبور» عند عامة شباب المنطقة والحلم يبقى تحقيق الثروة.

على بعد كيلومترات من الحدود الجزائرية وإلى الشرق لمسافة 25 كلم تصدح مناطق عديدة بآثار تروي تاريخ حضارات عريقة خلفت وراءها كنوزا لا تحصى ولا تعد وقفت الأقواس كدليل على مدلولها الأثري.

منطقة الناظور قرية صغيرة طواها النسيان وغربت عنها شمس الحضارة فكانت قصورها الأثرية مكان لعصابات النظام السابق لانتشال كنوزه... هناك على بعد مسافة تقدر بـ20 كيلومتر بين الطريق الرابطة بين «الناظور» و «حاسي الفريد» تحكي حجارة مستطيلة الشكل يبلغ طولها أربع أمتار تهدم جزءا كبيرا منها بسبب عمليات الحفر بواسطة الجارفات رواية حضارة لا يمكن إلا لأهل الاختصاص معرفة مدى عمق جذورها التاريخية. لكن من المرجّح أن تاريخ الآثار يعود إلى الحضارة الرومانية.

رسالة نداء

طالب عديد الأهالي الذين حاورناهم بضرورة الإسراع بالتنقيب عن هذه المعالم الأثرية وحمايتها من السرقة والنهب من طرف عصابات القطع الأثرية، ودراسة مثل هذه الأماكن عليها تكون قبلة لسياح مشيرين أن تنفيذ عملية مسح أثري للمنطقة سيشكل نقطة تحول هامّة في دراسة الجذور التاريخية للمنطقة.

من جهة أخرى تساءلت أوساط اجتماعية أخرى عن دور السلطات المعنية للكشف عن مثل هذه المعالم الأثرية المهملة التي تهرع إليها العصابات لانتشال كنوزها الحضارية.

كنوز أثرية تروي حقبات تاريخية وحضارات إنسانية متنوعة تنزع وتنبش من طرف عصابات منظمة، هذه الكنوز مازالت تترقب جهودا فعلية للترميم من قبل السلطات والوزارة المعنية من أجل الحفاظ على تلك المعالم الأثرية المدفونة والمنسية تحت التراب لتكون شأنها شأن مدينة سبيطلة منبعا للسياح وإرثا حضاريا محفوظا.

محمد علي لطيفي

2011-11-11

الشعوب المضطهدة في مواجهة وحشية رأس المال وقمع الحكومات

يقوم النظام الرأسمالي أساسا على تكديس الثروات في يد أقلية على حساب أغلبية. 20% فقط من سكان الكرة الأرضية تسيطر على 80% من ثرواتها في حين يعيش البقية على فتات الأغنياء. نظام يقود العالم نحو البؤس والأزمات الاقتصادية المتكررة والتي يتحمل تبعاتها الفقراء.

تحرك 11 نوفمبر -تونس-

أزمة العقارات التي انطلقت شرارتها من معقل الرأسمالية، الولايات المتحدة الأمريكية. واحتدت في النصف الثاني من سنة 2007، لتفرز أزمة اجتماعية خيمت بظلالها على بقية شعوب العالم بحكم التبعية والترابط الاقتصادي العالمي، لتزيد تعقيدا في دول الاتحاد الأوروبي بأزمة الديون السيادية واعتماد خطة التقشف التي ساهمت في استفحال ظاهرة البطالة فمن المتوقع أن يبلغ عدد العاطلين عن العمل سنة 2011 حسب تقرير الأمم المتحدة 213 مليون شخص، واستفحال ظاهرة الفقر وبلوغ عدد الجياع المليار نسمة حسب نفس المصدر، مما دفع بالفئات الشعبية المتضرر الأول من هذا النظام إلى رفضه والمناداة بنظام بديل يتجاوز النظام الرأسمالي العاجز عن إيجاد حلول جذرية لتناقضاته من أجل عدالة اجتماعية وحياة كريمة.

تحرك ذو طابع أممي

غضب الجماهير تحول إلى احتجاجات شعبية كانت نقطة بدايتها من نيويورك في 17 سبتمبر الماضي تحت شعار «احتلوا وول ستريت» أين يعتصم المحتجون إلى حد الآن رغم القمع من قبل السلطات الأمنية الأمريكية. هذه الحركة العفوية لاقت استحسان الأطراف المعادية للنظام الرأسمالي ليتم تبنيها في شكل تحركات أممية منظمة يتم التنسيق لها عبر المواقع الاجتماعية. كانت بدايتها يوم 15 أكتوبر الماضي وشملت 80 بلدا لتستأنف يوم الجمعة الفارط أو بما سمي 11-11-2011 لتشمل 192 بلدا رافعين شعارات مناهضة للسياسات المالية الجشعة والمجحفة بحق الشعوب والمكرسة للاستغلال والفوارق الاجتماعية كما طالبوا بأحقية الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

تظاهرة مساندة لحركة احتلوا وول ستريت

تونس تنخرط في هذا التحرك

تونس من بين الدول التي شهدت احتجاجات يوم 11-11-2011. عديد الأطراف ساندت وشاركت في هذه التحركات العالمية من بينها:حزب العمل الوطني الديمقراطي، حزب الطليعة، حزب العمال الشيوعي التونسي، حركة الوطنيين الديمقراطيين، اتحاد الشباب الشيوعي التونسي، مستقلين... تجمع كبير كان حاضرا في ساحة حقوق الإنسان على الساعة الحادية عشر صباحا. اتجه المحتجون نحو البنك المركزي أين نددوا بالمديونية وطالبوا بإلغائها، ثم جابت المسيرة شارع الحبيب بورقيبة ثم رجعت إلى نقطة البداية. المحتجون رفعوا شعارات مناهضة للرأسمالية والمديونية وغلاء الأسعار والبطالة كما رفعوا شعارات ضد الهيمنة الامبريالية على بلادنا وضد تدخل دولة قطر في الشؤون الداخلية لتونس وضد حضور أميرها افتتاح جلسات المجلس الوطني التأسيسي. وطالبوا بالعدالة الإجتماعية وإلغاء المديونية والتشغيل واقتصاد وطني، السيادة للشعب، رفض التدخل الأجنبي في الشأن الوطني...

حضور كبير للأمن وغياب الإعلام الوطني

حضور الأمن كان مكثفا كالعادة رغم أن التحرك كان محكم التنظيم و سلميا. الأمن كان في بداية الأمر مراقبا فقط إلا أنه عندما رجع المتظاهرون إلى ساحة حقوق الإنسان وانقسموا إلى حلقات نقاش وكان من المنتظر أن يواصلوا تواجدهم إلى غاية الحادية عشر ليلا مثلما نشره المنظمون لهذه التحركات على الصعيد العالمي، قام بالاعتداء على المتظاهرين بالعنف وتفريق المحتجين بالقوة وقد تعرض مناضل حزب العمال الشيوعي التونسي «محمد السوداني» إلى الاعتداء بالعنف الشديد وإصابة في الرأس من قبل قوات الأمن استوجبت نقله إلى المستشفى.

إن هذا الاعتداء في هذا الوقت بالذات على مظاهرة سلمية ذات طابع عالمي له أكثر من رسالة سياسية خاصة أنه جاء في فترة حساسة ستنتقل فيها السلطة من حكومة لا شرعية إلى نواب شرعيين منتخبين من قبل الشعب.

هذا الحدث اتسم بالتعتيم الإعلامي الكبير رغم الحضور الكثيف لوسائل الإعلام الأجنبية المرئية، المسموعة و المكتوبة، ورغم أن هذه التحركات شهدتها تونس العاصمة وسوسة وصفاقس وقفصة إلا أنه لم يتم تغطيتها حتى من قبل القناة الينفسجية (الوطنية) رغم الاعتداءات الأمنية ورغم بعدها العالمي والإنساني وحجمها الجماهيري. كل هذا يحيلنا إلى استقلالية الإعلام] وطرق العمل في ظل نظام المخلوع، الذي ما انفكت الأحداث الجارية على الساحة التونسية تثبت أن هذا النظام تغير على مستوى الشكل إلا أنه حافظ على مضمونه وأساليب عمله القديمة.

و السؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل أن مساحة الحريات الضيقة التي افتكها الشعب التونسي بدماء شهدائه في خطر؟ وهل هذا هو مشروع الديمقراطية التي ثار الشعب لأجله؟

سميّة المعصري

تحرك 11 نوفمبر -تونس-

في ذكرى اليوم العالمي للطلاب

ماذا تغيّر في العالم...؟

يوافق يوم الخميس 17 نوفمبر 2011 ذكرى تخليد اليوم العالمي للطلاب الذي أعلنته الحركة الطلابية بقيادة الاتحاد العالمي للطلاب يوما للنضال ضد الاستعمار وحروب السطو التي تقودها الامبريالية ضد شعوب العالم، ويعود اختيار 17 نوفمبر بالتحديد إلى أواخر ثلاثينات القرن الماضي التي شهدت أكبر المجازر التي ارتكبت في حق طلاب براغ (عاصمة تشيكسلوفاكيا سابقا) وذلك على يد قوات الاحتلال النازي التي واجهت مسيرات الطلاب المناهضة للاستعمار بالقتل والتنكيل، وقد أدى استشهاد المناضل الطلابي جون أوبلاتيل في مسيرة 13 نوفمبر 1939 المناهضة للاحتلال إلى تصاعد الاحتجاجات الطلابية التي أجبرت سلطات الاحتلال النازية على غلق المعاهد ومؤسسات التعليم العالي لتتواصل حملات الاعتقال والقتل بعد ذلك حيث تم اعدام تسع معتقلين وترحيل 1200 طالبا إلى المعسكرات النازية ليتم تصفيتهم بشكل جماعي في 17 نوفمبر 1939.

التحركات الطلابية في ماي 1968

إن رمزية هذا التاريخ الذي يعبر عن دموية الأنظمة الاستعمارية جعل العديد من الحركات الطلابية في شتى أنحاء العالم ومن بينها الحركة الطلابية التونسية تخلد هذه الذكرى لتجدد مناصرتها لقضايا الشعوب العادلة ولتعبر من جديد على مناهضتها لشتى أشكال الاستعمار خصوصا وأن العالم ظل إلى يوم الناس هذا محكوما بالنزعات الاستعمارية التي تتحكم في مصائر آلاف الملايين من البشر، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما تلاه من سقوط للمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي لم يعرف تاريخ الانسانية الحديث والمعاصر سوى نمط واحد من الحياة قائم على الاستغلال فرضته القوى الرأسمالية العظمى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها الروحي الكيان الصهيوني، ولم يكن من العسير على المكينة الرأسمالية التي تشتغل بشكل محكم أن تسخر جهود الانسانية قاطبة لإنعاش رأس المال بدماء الشغالين والكادحين وتُشيّد المنشآت ومصانع السلاح على جثث الأطفال والمواطنين الأبرياء. كما لم يكن من الصعب عليها أيضا خوض الحروب الضارية بحثا عن الدولار والنفط ولو كان ذلك على حساب شعوب بأسرها، فبعد ملحمة الفيتناميين في جنوب القارة الأمريكية تأتي فلسطين العرب ثم الحرب على أفغانستان وبعدها العراق، لتصبح بذلك مناطق كاملة من العالم في قبضة الأمريكيين وحلفاءهم يتقاسمون ثروات شعوبها ومقدراتهم كما يحلو لهم...

إن الحروب المعلنة لم تكن أشد وطأة من تلك التي تحاك في السّر عن طريق أجهزة استخباراتية متطورة هندست الانقلابات ومولت الدكتاتوريات في أكثر من بلد، ومع كل وطأة قدم يبحث الغرب الاستعماري عن عملاء له من رؤساء وملوك ومشايخ أو كتابا ومثقفين وإعلاميين...ولأن الربح-ولاشيء غيره- يعتبر حجر الزاوية في النظام القائم أصبح الاقتصاد العالمي في يد حفنة من المضاربين والاحتكاريين وهو ما ترجمته بقوة الأزمات المتتالية للنظام الرأسمالي وآخرها أزمة الرهن العقاري في سنة 2008...ولم تمنع محاولات تلطيف الأزمات أو احتواءها بأشكال مختلفة الملايين من البشر من الاحتجاج ضد النظام الساند، وبعد الحركات الاحتجاجية التي عرفتها منطقة اليورو في كل من اليونان وإيطاليا واسبانيا وألمانيا انتقلت حمى الرفض إلى نيويورك وبالتحديد إلى «وول ستريت» التي تعتبر بمثابة العصب الحيوي للنظام الرأسمالي برمته، ورغم التعتيم الإعلامي وجدت حركة «احتلوا وول ستريت» مساندة في أمريكا وأوروبا وكافة أنحاء العالم وقد شهدت أغلب عواصم العالم في الحادي عشر من نوفمبر الجاري وقفات احتجاجية مناهضة للنظام الرأسمالي...

ربما تواجه الآلة الرأسمالية هذه الاحتجاجات بالقمع أو تحاصرها إعلاميا وسياسيا ولكن الأكيد أن الأزمة قائمة ومتواصلة ومازال يدفع ثمنها آلاف الملايين من المفقرين والمعطلين...كما أن أسياد العالم بصدد البحث عن حلول تخرجهم من عنق الزجاجة، وهو ما يفتح مستقبل الانسانية أمام العديد من الاحتمالات، فإما أن يقود هؤلاء العالم إلى المزيد من البربرية أو أن ينهار عرش الرأسمالية على أصحابه بفضل نضالات الشعوب وإيمانها بالقدرة على الخلاص...

ياسين النابلي

الحركة الطلابية جزء لا يتجزأ من الحركة الشعبية

إطلالة

سمير طعم الله
Samir.taamallah@gmail.com

ثقافة الترجي زمن التسرّع

التروي، أو الانتظار، وإعمال العقل والتبصر والواقعية... الظروف والملابسات والإمكانيات وعدم القفز على الواقع والأخذ بالأسباب والصبر والنوم على الخواء والتحمل الجماعي والمسؤولية الوطنية تجاه الأزمة.... معجم لا حد له ومصطلحات لا حصر لها تروّج لثقافة الخنوع وقبول الأمر الواقع والرضوخ والانتظارية المقيتة التي تؤدي مع الزمن إلى التسليم بالقضاء والقدر وتجريم ثقافة المقاومة...

إن الوضع الذي تمرّ به البلاد لا يقبل الارتباك والأيادي المرتعشة لا تصنع التاريخ كما يقال، فثمة مسائل لا جدال فيها ولا تروي ولا انتظارية كالمسألة الثقافية مثلا، هل يستوجب النهوض بقطاع الثقافة وفسح المجال أمام المبدعين وتحرير الفضاءات العامة أمام العامة، حرية التعبير والإبداع إلى تروي؟

إن المسألة لا تنتظر قرارات ولا مراسيم إنها بيد المبدع وهو الوحيد المخول له فتح الثنايا والمسارب التي تجعل من الإبداع فعل تاريخي وإنساني وحضاري يدفع بعجلة التاريخ إلى الأمام، فلا الشاعر يكتب بقرار وزاري ولا السينمائي يهندس مشاهد فيلمه بقرار إداري ولا الرسام يمزج كيمياء ألوانه بحبر المسؤولين...

فقط الجرأة والتحدي وشق عصا الطاعة وحدها تصنع الإبداع الحقيقي المنحاز إلى الشعب وقواه الثائقة للحرية، وما نلحظه اليوم من حالة الخنوع والانتظارية التي تغطي المشهد الثقافي يبعث على القلق والحيرة... أين الجمعيات التي ناضلت زمن القمع وفرضت خطها وثقافتها رغم عصف الألم كـ «الجامعة التونسية لنوادي السينما» و «الجامعة التونسية للسنمائيين الهواة» ونوادي الأدب والشعر والمسرح..؟ أين كل هذا في زمن انكسر فيه حاجز الخوف وتوارت المحاضير ولو لحين أمام المبدع..؟

إن حالة الاستقالة المقيتة أو اللامبالاة وعزوف المبدعين عن تنظيم أنفسهم وصفوفهم للدفاع عن سبب وجودهم وهو الفعل الإبداعي وحريتهم سيجعلهم يستفيقون على ما لا يحمد عقباه إذا استمر بهم الحال على ما هم عليه... ماذا ينتظرون؟؟ وممن ينتظرون؟؟ لا شيء ولا أحد... لهم وحدهم سلطة القرار الإبداعي وتنظيم صفوفهم وإعادة الروح لمنظماتهم العتيدة وابتكار أشكال تنظيمية جديدة مرنة تجعل التفاعل بين أجناس الإبداع وأصناف المبدعين حصنا حصينا أمام أي ارتداد بالمشهد الثقافي إلى الوراء أو إلى سياسة التصحر والانغلاق...

ليكتب المبدعون دستورهم الثقافي الذي لا حق ولا صلاحية لأي سلطة المساس به وخرق بنوده الإبداعية المقدسة وأول بنوده حرية التعبير وإرساء ثقافة وطنية تقدمية منفتحة على الإبداع الإنساني فكريا وفنيّا ويبقى المتلقي هو الفيصل والحكم، لتجتمع القوى الثقافية وتكتب ميثاقها الذي يجب فرضه على من سيصوغ الدستور رغم مراوغة المراوغين... المثقف ضمير الشعب فليكن في مستوى الحرية التي بكل يد مضرّجة تُدقّ...

رسائل قصيرة في الثقافة الاجتماعية

إلى أعضاء المجلس التأسيسي

عوضا عن دعوة خنازير قطر التي تحتضن صخر الماطري سارق أموالنا في تحد صارخ لمشاعر الشعب التونسي، عوضا عن دعوة ساركوزي ومجرمي أمريكا الذين صنعوا بن علي وشجعوه وموّلوه بأدوات القمع لتقيد أبناء شعبنا، عوضا عن ذلك لماذا لا تتم دعوة أمهات الشهداء أليس بفضلهم وصلتم إلى المجلس التأسيسي؟ هل البيترو دولار أغلى من دماء شهدائنا؟

إلى أعضاء المجلس التأسيسي ثانية

تذكروا أن الشعب منحكم ثقته، تذكروا أيضا أن شعارات الثورة قبل 14 جانفي كانت لأجل الشغل والحرية والعدالة الاجتماعية. تذكروا أن الثورة قام بها الفقراء من أبناء تونس الداخل، تونس الأعماق الأرياف والأحياء الشعبية. تذكروا أنكم سلطة الشعب وصوته.

وأنتم تكتبون الدستور تذكروا أن الحبر هو دم شهدائنا أبناء الشعب المفقر.

إلى الأستاذة سعاد عبد الرحيم

ليكن في علمك سيدتي المحترمة، أن الأغلبية الساحقة من الأمهات العازبات هن بنات هذا الشعب تحديدا بنات الفئات الشعبية الأكثر فقرا. فتيات في عمر الزهور سرقت أحلامهن، حرمن من التعليم أرسلتهن عائلاتهن إلى العمل في المصانع والفيلات والقصور وبأجور زهيدة واستغلال وقهر يصل حد الاستعباد. لتعلمي سيدتي المحترمة أن أعمار أغلبهن تتراوح بين السادسة عشر والعشرين دمرت حياتهن في أوج الريعان، ولتعلمي أكثر أن أغلب عمليات الإنجاب ناتجة عن حالات اغتصاب أو تغرير من قبل أعرافهن ومدرائهن في العمل ومن أبناء الأسر الميسورة التي يعملن لديها ومن أبناء أرباب الفيلات والقصور.

إما التغرير بمعسول الكلام والوعود الزائفة أو الاغتصاب قسرا لم يكن لديهن بديل سوى الرضوخ والصمت لأن الكلام والفضح والشكوى يكون نتيجتها الطرد والإهانة من ربات القصور والعنف والنبذ من قبل العائلة الخائفة من الفضيحة والعار.

لتعلمي سيدتي إن تحدت إحداهن وذهبت إلى القضاء، تعرفين أنهم لا ينصفون الفقراء، بكل بساطة ستسجن لأنها سارقة وكاذبة وفاسدة وحاسدة ومتجنّية على أسيادها وهي تحسدهم لأنهم أغنياء ويقطنون القصور العالية، أما هي فتسكن «حكك القصدير» .

رسالة في ثقافة الطاعة والخضوع

يعمل مروّجو الفكر الظلامي على توزيع كتب بعنوان «حكم المظاهرات» كتب على غلافه «يهدى ولا يباع» ويوزع في المساجد بكثافة. الخطير في الأمر أن هذا الكتاب يكفر المظاهرات والمتظاهرين، وأكثر منها يعتبر أن من قتل في المظاهرات ليس شهيدا!! ويوظف العديد من الآيات القرآنية تدليلا على ذلك بطبيعة الحال بعد أخذها من سياقها وتأويلها تأويلا توظيفيا.

ويعتبر مؤلف هذا الكتاب أن المظاهرات من اختراع الغرب الكافر وهي كفر وفي بلاد العرب يقوم بها العلمانيون ومن لف لفهم. يقول في المقدمة: «ومن الملاحظ أن أحرص الناس عليها طائفتان هما العلمانيون والحاقدون على أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم». خلاصة هذا الكتاب أن على المسلمين أن يطيعوا حكامهم وإن كانوا جائرين وظلاّم.

أردت الإشارة فقط إلى أن موزعي هذا الكتاب حررت الثورة أغلبهم من سجون بن علي. والمظاهرات التي أسقطت بن علي هي التي جعلتهم يتمتعون بحرية نشر أفكارهم وقديما قالت العرب «يفعل الجاهل بنفسه ما لا يفعله العدو بعدوه» .

رسالة في البندير والتخدير

تحية تقدير أسوقها إلى قناتنا «اللاوطنية» لثباتها على مبدأ الولاء للسلطان وإن اختلفت الألوان، فبعد وصفها لأعداء النهضة بـ «أعداء الإسلام» ثم اعتذارها عن ذلك وتقديمها لكبش فداء ارتكب خطأ فادحا، ها هي الأخطاء الفادحة تتكرر، وها هي لهفة إدارتها في إبداء الولاء وضرب البندير للإسلاميين الفائزين في الانتخابات جعلها تحول القناة إلى قناة مختصة في الحضرة والزردة والشعوذة واستغلال الدين وتقديم برامج دينية بشكل شوه الدين الإسلامي. فضيحة فوزي بن قمرة دليل على أن هذه الإدارة لا تهتم بمضمون ما تنشره بقدر ما تسعى لإبراز ولائها لأهل الحكم. فإلى متى ستظل عقلية التزلف مهيمنة على هذه القناة؟ وإلى متى سيظل الدين قناعا للمنافقين؟

وفي نفس السياق البنديري والسعي إلى إرضاء أهل اليمين ورؤوس الأموال المتكرشين، تعمدت قناتنا الثابتة على مبادئها تجاهل المظاهرات والاحتجاجات الاجتماعية ليوم 11/11 سواء في المدن التونسية أو في عدة مدن عالمية.

دامت قناتنا الفاضلة على هذا الثبات والوفاء لكل المستكرشين، فهي تعمل بوصية ابن خلدون الذي قال: «إذا دخلت إفريقية فوافق أو نافق أو غادر البلاد» .

تنـــاظر

(1)

في حديقة قصر تفتح نوافذه على البحر،
سيدة تسرح شعر كلبها النظيف،
كهل يقلم أظفار وروده الجميلة،
طفل يطعم الحب لعصافير الحديقة،
[شاعر يصر على مغازلة قطة بيضاء،
رغم سيل بصاق الكلاب الذي ينهمر على وجهه!]

(2)

في حديقة مهجورة تحولت إلى مصب للقمامة،
سيدة تبحث عن مشط لجدائل شعرها المتجعد،
كهل يبحث عن أشياء يبيعها.
طفل يصارع قطا أسود من أجل رغيف.
[الشاعر ينهر شياطينه كي لا تمشي
حافية على المسامير الكثيرة.
ينظف قصائده الناعمة جيدا،
ويخفيها في جيب معطفه،
حتى لا تخدش نقاءها كلمات لقيطة!]

خالد الهداجي

بالمختصر المفيد

الفارس ذو الوجه الحزين.

رضا البركاتي
ridhabarkati@gmail.com

عــادتُ لنا قرطـــاج
استيقظتُ من حُلمنا، استيقظتُ من حُزننا،
***
شعر: المولدي فروج
ألحان وأداء: محمد بحر

1. جائزة قرطاج

نظّمت الجمعيّة التونسيّة لدارسي اللغة الإسبانيّة وآدابها التي بعثت إلى الوجود بعد الثورة بالتعاون مع دار النشر «بيقماليون» الملتقى التونسيّ الإسبانيّ الأوّل للمثقّفين والكتّاب من 01 إلى 06 نوفمبر 2011 وتوزعت الأشغال ما بين مدن تونس وقرطاج وتوزر واختتمت بتقديم جائزة قرطاج للإبداع الشعري وتحصّل عليها مناصفة شاعر من إسبانيا ومن تونس أولاد أحمد. وقد شارك من تونس العديد من الشعراء مثل: المنصف الوهايبي وإيمان عمارة وفتحي النصري وسليم دولة وأمانة الزاير وخالد الهدّاجي وصلاح بن عيّاد وماهر قزمير.

ويؤكّد المنظمون على أنّ الملتقى «يهدف إلى بعث فضاء للبحث والتفاعل والنقاش حول مسائل ذات أهميّة ثقافية وأكاديمية وإبداعية وأدبية تزيد في تعميق التعارف وتدعيم التثاقف بين مختلف الأطراف وتحثّ على نقل الأعمال الأدبية التونسية المعاصرة إلى الإسبانية وترجمة أعمال الكتّاب الأسبان إلى العربية والفرنسية.

فالمشاركون حاضروا وتباحثوا في مسائل حول الثقافات والآداب المتوسطية ومواضيع في فن القصة وفن الرواية والحكاية والقصة القصيرة والرواية التاريخية والمقالة الأدبية والأدب والصحافة والرمزية في الشعر وغير ذلك.

ورغم الحضور المتنوع والحاشد للأدباء والشعراء والمبدعين والأكاديميين والمهتمين فإنّ شبح ميقال دي سرفانتيس ظلّ مهيمنا على الملتقى وتردّد اسمه بتواتر وخصّته بعض الجلسات العلمية بدراسات.

ولكن نعتقد أنّ تقييم الملتقى يجب أن ينطلق من السؤال عن مدى حضور روح دي سرفنتاس الإبداعية التي وَعَتْ اللحظة التاريخية المفصلية ورصدت التحولات الاجتماعية ورسمت التفاعلات الثقافية والنفسية والأخلاقية وجمعتها في بطل يحبّه الأطفال ويميل إليه الكبار ربّما لأنّه يمثّل شيئا منّا، شيئا ساكنا فينا.

ونحن، هنا، شرق المتوسط أو جنوبه، لا نزال، منذ حملة نابليون فَجْرَ القرن التاسع عشر وإلى اليوم، نتخبّط في نفس اللحظة التاريخية التي مرّ بها مجتمع دي سرفانتيس، والغرب عموما، في القرن السادس عشر، إبّان عصر النهضة؟

كيف كان ذلك؟

2. دي سرفانتيس

في نهاية القرون الوسطى، وبعد أن افتكوا الريادة من مدينة البندقية الإيطالية، كان الإسبان سباقين إلى اكتشاف الطرق البحرية الجديدة. لقد اكتشف كريستوف كولمب، في 1492، العالم الجديد (القارة الأمريكية).وتشكلت الإمبراطورية الإسبانية التي أصبحت سيّدة التجارة العالمية فنشأت في المجتمع الطبقة «المارکنتيلية» الجديدة وهي الطبقة التي ستمهّد الطريق في أوروبا لظهور الطبقة البرجوازية وذلك بعملها على نشر التبادل النقدي بديلا للتبادل العَيْني (سِلَعٌ مقابل سِلَع) السائد في الاقتصاد الإقطاعي ثمّ بتحقيق تراكم رأس المال...

هو تحوّل مجتمعي رهيب ومنعرج كبير في تاريخ الإنسانية. إنّه الانتقال من المرحلة الإقطاعية إلى المرحلة الرأسمالية وما صحبها من اهتزازات.

وهنا تأتي عبقرية دي سرفانتيس، هذا الجندي المتقاعد الذي دأب على كتابة الشعر والمسرحيات والحكايات، لما أراد أن يتحف قراءه بحكاية مستوحاة من التحولات الطارئة وتصوّر الانقلاب الحاصل في القيم والأخلاق من خلال مغامرات بطل طريف هو «دون كيشوط دلاّ مانشا» .

3. دون كيشوط

هو كهل هزيل عثر على كتاب قديم يتحدّث عن سيرة الفرسان الجوّالين وخصالهم والمبادئ التي تقودهم في حياتهم.

ونظرا لرفضه للحياة الحديثة وقيمها الجديدة قرّر إحياء سير الأوّلين فارتدى كسوة فارس وحمل سيفا قديما صدئا وامتطى حصانا هزيلا واصطحب مزارعا ساذجا بدينا اسمه «سانشو» اتخذه تابعا له على سنّة الفرسان الجوّالين. وانطلق يعاقب الأشرار ويحمي الضعفاء ويطارد الأرواح الشريرة ويتغنى بجميلته... وهي في الحقيقة ليست سوى امرأة قروية عادية رأى أحد الفلاحين يتوجه إليها فهاجمه وطرده مؤنبا إياه لسوء سلوكه ثمّ عاد إليها وخاطبها بلغة وأسلوب الفارس النبيل وأعلمها أنّه في خدمتها وأنّه مستعدّ للموت من أجل صون عرضها... هكذا المبادئ النبيلة: لكل فارس جوّال حبيبة يحميها ولأجلها يخوض المغامرات...

ولعلّ من أجمل مغامراته وأشهرها هجومه على طواحين الريح معتبرا إيّاها أرواحا شريرة غير آبه بتنبيه تابعه «سانشو» وتحذيراته. ولمّا أعمل فيها رمحه رفعته الناعورة ورمته أرضا فعلل الحادثة بتأكيده أنّها أرواح شريرة لكنّها استحالت طواحين ريح تجنبا لبطشه (هكذا...!).

لقد لقيت حكاية «دون كيشوط دلاّ مانشا» المنشورة سنة 1605 قبولا وراجا عظيمين. ولكنّ الأعظم من ذلك النجاح أنّها افتتحت عصر الرواية هذا النمط الأدبي الجديد الصاعد من أحشاء أنماط الحكي القديمة. ألم يعرّف رولان بارط الرواية بكونها ملحمة عصر البورجوازية.

4. شرشبيل !

هكذا كان الشأن في بلاد الغرب لمّا حَدَثَ حَدَثُ الحداثة.

ولكن كيف كان الشأن في بلاد العرب لمّا جَدَّ جِدُّ الجَديد وهبّتْ رياحُ الحداثة؟

بالمختصر المفيد: انطلقت النهضة العربية منذ فجر القرن التاسع عشر (بعد حملة نابوليون على مصر) ولها روادها الذين سَعَوْا إلى وضع البلاد العربية على سكّة الحداثة وإدراج شعوبها في العصر.

بالمختصر الأكيد: اندحرت طبقة النبلاء والباشوات والبايات وتلاشت طبقة الأفنان أو الخماسة وبقايا العبيد مع تلاشي النظام الشبه إقطاعي شبه مستعمر. وظهر مع انتشار الرأسمالية مجتمع جديد تولّد عن وبـاقتصاد السوق وينعقد المجتمع الجديد على ثنائية طبقيّ: البرجوازية والعمال.

بالمختصر الشديد: خلال القرنيْن الماضيَيْن كان العمال والطبقات الشعبية الكادحة وطلائعها المثقفة يناضلون ويقدّمون التضحيات ويطرحون البدائل ويرفعون رايات الاستقلال والتقدّم والحرية والعدالة الاجتماعية. وبالمقابل كانت البرجوازية تجني الثمار وتنقلب على الشعب وشهدائه وأحراره وشعاراته وطموحاته.

***

عــادتُ لنا قرطـــاج
و لم تجئ من فوْهة المدافع، ولم تجئ من طعْنة الخناجر
و إنّما الأفواج و إنّما الحناجر صاحتْ بصوتٍ واحِدٍ:
ديقاج، ديقاج، ديقاج ديقاج

بالمختصر العنيد:

- إنّ صدمة الحداثة طالت أكثر من اللزوم. وثنائية الدين والحداثة مفتعلة بشكل ركيك ومتخلّف من قبل أطروحات رثّة وتعيسة.

- في إسبانيا أنتجت الصدمة بطلا يحبّه الصغار والكبار. وهو رغم تعثّره في محور الزمن وسقوطه في سلم القيم، يحمي النساء والضعفاء ويطارد الأشرار والأرواح الشريرة إنّه «دون كيشوط» . المكنّى: الفارس ذو الوجه الحزين.

- وعندنا أفرزت الصدمة، التي طالت كزكام عنيد، من يخوّف الصغار بعذاب النار ويروّع الكبار بماء النار ويُذِلُّ النساء وينشر ثقافة عذاب القبر ويروّج للأرواح الشريرة في كلّ مكان إنّه يتجلى لمن له بصيرة بصورة: «شرشبيل» (3).

- من يدّعي الدّفاع عن الهوية ورفع لواء النهضة العربية إنّما يدسّ تحت القميص برنامج النكسة للبلاد والعباد وصكّ البيعة لبوبرطلة وبني صهيون وأبناء العم «النفطيون» .

بالمختصر الجديد: عادت لنا قرطاج والآن سنعمل على استرجاع القيروان. سنجلّيها عروسا بهيّة وعاصمة لإفريقية وسنحيي فيها رجالها من أمثال ابن شرف وابن رشيق والإمام سحنون... ونعدّل اسطرلابها(4) ونُعْلِي مدارسها ونفتح أسواقها ونعمّر دورها ونثبّت رباطها ونزيّن أسوارها ونفتح أبوابها. ونصدّ عنها الغزاة، أيّا كان لسانهم وليوسهم، وأيّا كانت رايتهم، وأيّا كانوا، سواء كانوا من المأغول أو التتار، أو من بني هلال.

(1) دي سرفانتيس: (Miguel De Cervantès) هو ميقال دي سرفانتاس (1547 – 1616) من عائلة متواضعة تعلم بمدريد ثمّ التحق بالجيش الإسباني لميله إلى المغامرة فقد استعمل يده اليسرى في إحدى المعارك. أسره بربروس وبقي أسيرا بالجزائر خمس سنوات. لما عاد إلى إسبانيا انشغل بكتابة الشعر والحكايات. يعتبر رائد الرواية. نقلت أهمّ مؤلفاته (خاصة دون كيشوط وبينوكيو) إلى أغلب لغات العالم.

(2) المارکنتيلية: (le mercantilisme) الكلمة مشتقة من (سوق وبضاعة: (marché/marchandise وفي تونس يقول أجدادنا «فلان ماركانتي» أي يملك النقود له مال في شكل نقد. هو تاجر ثري.

(3) شرشبيل: مشعوذ وشرير، بطل سلبي في سلسلة أفلام الصور المتحركة السنافر. وتعتبر السنافر من أشهر أبطال المسلسلات الكرتونية وقد ترجمت لـ25 لغة مختلفة. وشرشبيل عدوّ لدود للسنافر يخطط دائما للأعمال الشريرة ضدّ هذه الكائنات الطيّبة المتعاونة المتعايشة في سلام وئام والتي حازت محبة جماهير عريضة عبر العالم من الصغار والكبار. ويرى محبو مسلسلات الكرتون والنقاد أنّ حكاية السنافر التي اخترعها الرسام البلجيكي «بيار كولیفورد الياي بيو» سنة 1958 ، تمثّل مجتمعا ينبني على المبادئ الإنسانية النبيلة (الحرية والتعاون والعدالة والمحبة والسلام والعلم والجمال والأمان...). فمجتمع السنافر يرمز للمجتمع الاشتراكي الذي يحكمه التعاون والتكامل بين أفراده ويسوده الوفاق والوئام. كما يرى نقاد أنّ العديد من المسلسلات الكرتونية تمثل المجتمع الرأسمالي الذي تحكمه الأنانية والجشع ويسوده العنف.

(4) الإسطرلاب آلة فلكية أخذها العرب عن الحضارات السابقة وأدخلوا عليها تعديلات وزادت دقّة وعرفت بداية من القرن الثاني هجري انتشارا واسعا نظرا لاستعمالاتها المتعدّدة، حتى أنّ أمير القيروان أهدى اسطرلابا لشارلماني ملك فرنسا

هو في الأصل نموذج ثنائي الأبعاد للقبّة السماوية. لذلك يُظهر كيف تكون السماء في مكان محدّد وفي وقت محدد. يمكن اعتبار الاسطرلاب حاسوبا فلكيا في القرون الوسطى لأنّه يحلّ مسائل متعلقة بالأجرام السماوية مثل الشمس والنجوم... كما يمكنه تحديد الوقت خلال ساعات الليل والنهار وتحديد اليوم والشهر وقياس ارتفاع الشمس.

وقد طبع على ظهر الأسطرلاب جداول مبتكرة تحتوي على معلومات متنوعة ومختلفة مثل ما يتعلق بدائرة البروج وتدريجات الـ360 درجة.

وهذا ما يعطي للاسطرلاب استعمالات في عديد الميادين مثل الملاحة البحرية، لذلك صنعت منه أنماط وأحجام منها ما قطره أمتار وهو خاص للبحوث ومنها ما يوضع في الجيب وهو للاستعمال اليومي الخاص بالعلماء والعاملين به.

التهديدات العسكرية الصهيونية لإيران بين الواقع والمناورة الديبلوماسية

أعاد التقرير الذي نشرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية الملف النووي الإيراني إلى سطح الأحداث العالمية، فقد تحدثت الوكالة لأول مرة في هذا التقرير عن أبعاد عسكرية لهذا البرنامج وهي بذلك تؤكد ما كانت تروج له الإدارة الأمريكية حول النوايا الإيرانية إلى درجة أن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد اعتبر «أن الوكالة لديها جدول أعمال موال للولايات المتحدة» وأن «مديرها يوكيا أمانو دمية في يد أمريكا» . وبالمقابل مثل هذا التقرير الجديد فرصة لقادة حكومة الكيان الصهيوني ليجددوا تهديداتهم بالقيام بعمل عسكري ضد الأهداف النووية في إيران. ما هي دوافع «إسرائيل» من وراء أي عمل عسكري تقوم به ضد إيران وهل أن الظرف الراهن ملائم لكذا عمل؟ وهل أنها قادرة بالفعل على تنفيذ تهديداتها؟ أم إنها مجرد ضغوط لتحقيق أهداف دبلوماسية تتجاوز إيران إلى الأطراف الرافضة لفرض عقوبات جديدة ضد إيران؟

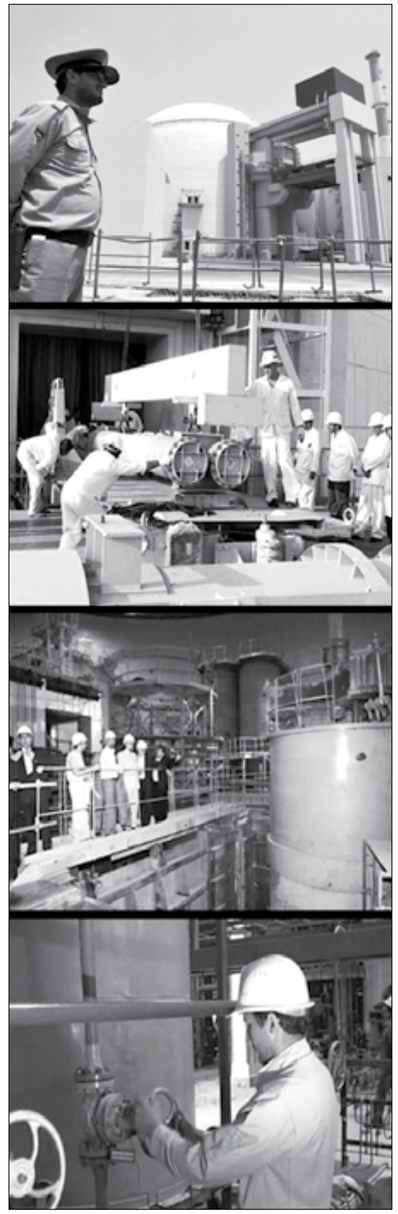

التهديدات ليست جديدة

منذ الخطوات الأولى للبرنامج النووي الإيراني وقف الكيان الصهيوني ضد هذا البرنامج وكثيرا ما دفع نحو فرض ضغوط أكبر على حكومة إيران لإثنائها عن المضي في تنفيذ هذا البرنامج ، بل حتى نحو القيام بعمل عسكري سواء منفرد أو تحت مظلة مشتركة مع قوى أخرى. ويجد هذا الموقف جذوره في الإستراتيجية «الإسرائيلية» القائمة على منع بروز أي قوة إقليمية أخرى في منطقة الشرق الأوسط وبالخصوص منعها من امتلاك قدرات نووية أو عسكرية يمكن أن تشكل تهديدا للتفوق الصهيوني. وفي هذا السياق يتنزل قصف المفاعل النووي العراقي سنة 1981 الذي كان آنذاك طور الإنشاء ومنشأة دير الزور السورية سنة 2007 بدعوى أنها منشأة نووية سرية. ولا يخفى أن الصهاينة رفضوا بروز إيران نووية لأنه كما ورد على لسان أحد وزراء حكومة ناتانياهو اليمينية « ليس بإمكان إسرائيل أن تقبل بوجود سلاح نووي تحت سيطرة نظام يلتزم إيديولوجيا بإبادتها» . وفي ذات السياق كتب البروفيسور المناهض للصهيونية إسرائيل شاحاك في أحد كتبه أن «إسرائيل لا يمكن أن تسمح لأي دولة في الشرق الأوسط بتطوير إمكانيات نووية ...حتى تظل في وضع احتكار السلاح النووي» .

معطيات إقليمية مواتية

إلى جانب هذا الاعتبار الاستراتيجي تعمل «إسرائيل» على الاستفادة من معطيات إقليمية للإسراع بتوجيه ضربة عسكرية لإيران: أولها تزايد العداء الخليجي لإيران على قاعدة اتهامها بتحريك أطراف طائفية للتآمر على أمن الممالك والإمارات الخليجية مثلما هو الشأن في البحرين أو في أحداث المنطقة الشرقية بالمملكة السعودية في الشهر الماضي، واتهامها أخيرا بالتورط في محاولة اغتيال السفير السعودي بواشنطن. وثانيها انحسار أولوية الصراع العربي الصهيوني في المنطقة لفائدة أولوية الإطاحة بأنظمة سياسية ومنها النظام السوري حتى وان كان بالاستعانة بالتدخل الأجنبي.

وشن هجوم على إيران في هذا الوقت من شأنه إضعاف النظام السوري وربما التعجيل بإسقاطه وهو أمر مرحب به من عدة أطراف إقليمية عربية وفي ذات الوقت يحقق للكيان الصهيوني انجازات إقليمية ليس أقلها عزل حزب الله دون نسيان الاستفادة من تغير الموقف التركي أخيرا من صديق لسوريا ومتفاهم مع إيران إلى موقع المواجهة السياسية معهما على قاعدة موقف تركيا من الأحداث في سوريا.

كما تراهن حكومة ناتانياهو على ظرف أمريكي مناسب يتمثل في قرب الانتخابات الأمريكية في مطلع 2012 لابتزاز دعم أمريكي لهذا العمل العسكري موظفة في ذلك قوة اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة وتأثيره في مثل هذه الانتخابات . لكن هل يمكن «لإسرائيل» أن تقوم بعمل عسكري ضد إيران حتى وان توفرت لها شروطه؟

هل يمكن تنفيذ الهجوم؟

يبقى هذا الاحتمال قائما بالنظر إلى السوابق في هذا المجال فقد سبق للجيش الصهيوني أن قام بأعمال مماثلة كما ذكرنا آنفا وكذلك بالنظر إلى القدرات العسكرية الهائلة التي يمتلكها ودرجة الجاهزية التي هو عليها فلقد كشفت تقارير عسكرية أوردتها صحيفة هآرتس يوم 3 نوفمبر الجاري عن « تدريبات موسعة للقوات الجوية على شن هجمات بعيدة المدى كان آخرها تلك التي جرت الأسبوع الماضي في إحدى قواعد حلف شمال الأطلسي بجزيرة سردانيا الإيطالية» كما أجرى الجيش الصهيوني اختبارات لصاروخ طويل المدى ويملك سلاح البحرية عددا من الغواصات الألمانية المتطورة والتي اختبر نجاعتها في مناورات بالمحيط الهندي مؤخرا.

لكن من ناحية مقابلة يقلل الخبراء العسكريون من أهمية هذه التهديدات ويستبعدون أي مغامرة في هذا الاتجاه مستندين إلى عدة اعتبارات أولها أن البرنامج النووي الإيراني يختلف عن نظيره العراقي لأنه موزع على عدد كبير من المواقع المنتشرة بكامل البلاد وهذا سيصعب مهمة سلاح الجو الصهيوني كما تستوجب مهاجمة إيران قطع مسافات طويلة وترتيبات مع الدول التي سيتم قطع أجوائها ويطرح بالتالي مشكلة التزود بالوقود ومدى قابلية تلك الدول للتعاون دون نسيان عنف الرد الإيراني المرتقب سواء على «اسرائيل» او على الدول التي تعاونت معها لتسهيل مهمتها. لكن إذا كان ضرب إيران بهذه التعقيدات دون اعتبار مخاطره على استقرار منطقة بأهمية الشرق الأوسط في سوق النفط العالمية ، فلماذا يلوح به قادة الكيان؟

التهديد لممارسة الضغط

نعتقد أن هذه التهديدات ما هي سوى ضغوط لإخضاع إيران لشروط هيئة الطاقة الذرية الدولية وكذلك محاولة لاستدراج روسيا والصين نحو الموافقة على فرض عقوبات جديدة على إيران- وهما الرافضتان لأي عقوبات إضافية- وبذلك نفهم تقاسما للأدوار مع الإدارة الأمريكية الحالية بحيث تتنزع «إسرائيل» بهذه التهديدات ما تسعى إليه الولايات المتحدة عبر المحادثات مع باقي أعضاء مجلس الأمن وهو ما يقره تصريح المتحدث باسم البيت الأبيض «الديبلوماسية لا تزال في نظر الولايات المتحدة أفضل وسيلة للالتفاف على الطموحات النووية العسكرية لدى إيران لكن دون استبعاد اللجوء إلى القوة» .

ختاما لا بد من التأكيد بأنه لا يمكن القبول بتعامل المجتمع الدولي مع انتشار التكنولوجيا النووية بمعايير مزدوجة. فالكيان الصهيوني الذي يطرح نفسه اليوم حريصا على الحد من انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط هو أول من أدخل هذا السلاح إلى المنطقة منذ الستينات من القرن العشرين بالتعاون مع فرنسا (مفاعل ديمونا بصحراء النقب) ويملك هذا الكيان مئات الرؤوس النووية ولا زال يرفض الدعوة للانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ويرفض السماح لوكالة الطاقة الذرية بتفقد مواقعه ومنشآته النووية وهو من شرّع بامتلاكه لهذه الترسانة رغبة أطراف أخرى في السعي إلى امتلاك هذا السلاح. لذلك فإن القوى التي تعارض البرنامج النووي الإيراني إذا ما رغبت في إكساب معارضتها مشروعية عليها أن تعارض أيضا الترسانة النووية الإسرائيلية وأن يكون موقفها صريحا في تجريد منطقة الشرق الأوسط كافة من كل أسباب الخطر النووي.

محمود نعمان

قبول عضويّة فلسطين الكاملة في اليونسكو رغم الابتزاز الأمريكي

انتصار سياسي وتثبيت للهوية الفلسطينية في خارطة العالم

يوم 31 أكتوبر 2011 أصبحت فلسطين العضو رقم 195 بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بحصولها على موافقة 107 دولة مقابل اعتراض 14 دولة فقط في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني وبذلك تكون اليونسكو أول منظمة تابعة للأمم المتحدة تقبل بمنح فلسطين العضوية الكاملة. فما قيمة هذا الاعتراف على الصعيدين السياسي والثقافي؟ وماذا كانت ردود الفعل الأمريكية والصهيونية على هذا القرار؟

انتصار ديبلوماسي وسياسي

اعتبر الملاحظون حصول فلسطين على العضوية الكاملة في اليونسكو بعدما كانت عضوا مراقبا منذ 1974 انتصارا دبلوماسيا للفلسطينيين في مسيرتهم للحصول على الاعتراف الدولي بدولتهم حيث حققوا أول حلم بانضمام «دولتهم» إلى إحدى المنظمات الأممية خصوصا وهو يأتي قبل أيام من تصويت مجلس الأمن على منح فلسطين العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة. كما يعد هذا الاعتراف مؤشرا على تزايد التعاطف الدولي مع الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وعلى إخفاق الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة عن طريق التلويح بتجميد مساهمتها المعتبرة في ميزانية المنظمة بما من شأنه أن يدفع إلى ثني الدول الفقيرة من تدخل اليونسكو على التصويت لفائدة عضوية فلسطين.

إن هذا النجاح الفلسطيني داخل اليونسكو سيجعل الموقف الأمريكي كذلك أكثر إحراجا عند التصويت في مجلس الأمن على عضوية فلسطين. كما فتح قرار اليونسكو الباب أمام السلطة الفلسطينية لإمكانية التقدم بطلب العضوية لدى بقية المنظمات الأممية المتخصصة وعددها 16 وحيث لا يوجد فيتو أمريكي مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي ووكالة غوث اللاجئين ووكالة الطاقة الذرية واليونيسيف وغيرها. وبالتالي فمهما اختلفنا في تقييم النهج السياسي والنضالي للسلطة الفلسطينية فلا ينبغي أن نستهين بهذا الكسب الدبلوماسي الذي حققته فتغيير وضع فلسطين في اليونسكو من صفة مراقب إلى عضو كامل يعتبر خطوة في اتجاه إقامة الدولة الفلسطينية.

تثبيت الهوية الفلسطينية

وفقا لصلاحيات منظمة اليونسكو فإن اكتساب فلسطين صفة العضو الكامل سيتيح للفلسطينيين تقديم طلبات لحماية تراثهم وثقافتهم من محاولات الطمس والتهويد المنهجي الذي تعرضان لها. فإلى جانب التدمير الذي تعرضت له عديد المعالم العربية في الأراضي المحتلة سنة 1948، فإن الكثير من المواقع التاريخية والأثرية في المناطق المحتلة سنة 1967 تطالها محاولات التزييف التاريخي من طرف الكيان الصهيوني ومنها قرار ضم الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل وقبر راحيل في بيت لحم التي توجد بها كذلك كنيسة المهد إلى قائمة التراث «الإسرائيلي» سنة 2010 إلى جانب قائمة طويلة من المواقع الأخرى دون اعتبار الحفريات التي تتم تحت المسجد الأقصى والتي تهدد وجود أحد أبرز الأماكن المقدسة عند المسلمين في محاولة لإثبات ادعاءات تاريخية زائفة (هيكل سليمان) دون نسيان سرقة الآثار الفلسطينية التي يعود بعضها إلى معالم الحضارة البشرية الأولى والتي تؤثث اليوم المتاحف الصهيونية التي تؤرخ لذاكرة «مزعومة» تبحث من ورائها دولة العدو عن إضفاء مشروعية تاريخية على وجودها في محيط غريب عنها.

وبذلك فإن أهمية القرار تكمن في اعتباره يلزم المجتمع الدولي بإيقاف هذه الجرائم الثقافية «الإسرائيلية» وبانتشال الهوية الثقافية الفلسطينية من محاولات التهويد التي تتعرض لها، وبالتالي فإن هذا القرار يمكنه أن يمثل سندا لوضع المناطق الأثرية الفلسطينية تحت حماية اليونسكو ومطالبة «إسرائيل» بإرجاع ما نهبته من آثار وبإيقاف الحفريات في الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس وقد اعتبرت وزيرة الثقافة الفلسطينية في حديث لها إلى صحيفة أنباء موسكو الروسية القرار ألأممي «تثبيت للهوية الفلسطينية الثقافية والتراثية على خريطة العالم... وسيتيح تقديم طلبات للاعتراف بمواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضمن التراث العالمي...» .

ولكل ذلك فإننا نعتبر هذا القرار درعا لحماية الكثير من المواقع التاريخية والأماكن المقدسة في فلسطين التي تحتوي كنوزا وآثارا منذ الفترة الكنعانية وبإمكانه أن يوقف ولو جزئيا ما تتعرض إليه من نهب ومحاولات تزوير طالت تاريخها وحتى أسماءها العربية.

لذلك تنبهت «إسرائيل» والولايات المتحدة إلى خطورة دلالات هذا القرار السياسية منها والثقافية فجاءت مواقفهما متناسقة في رفضه وفي ممارسة شتى أنواع الضغط على اليونسكو للحيلولة دون تفعيله.

الموقف الأمريكي ابتزاز لليونسكو

في رد فعل سريع على قرار اليونسكو أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية إيقاف دفع مساهمتها السنوية في ميزانية المنظمة والمقدرة بحوالي 70 مليون دولار أي 22% من ميزانيتها، كما جاء الموقف الصهيوني مماثلا بإعلان «إسرائيل» عن تجميد مدفوعاتها لليونسكو المقدرة بحوالي 3% من الميزانية رغم محاولة السفير الصهيوني التخفيف من وطأة القرار الاممي الذي وصفه «بأنه قرار من الخيال العلمي» لن يغير من الواقع شيئا» . وقد جاء الموقف الأمريكي بعد الفشل في إثناء أغلب دول العالم عن التصويت لفائدة القرار بعد أن سبق للولايات المتحدة الأمريكية و «إسرائيل» أن قاطعتا اليونسكو على مدى 20عاما وحتى العام 2003 بعد قرار اعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية ولم تعودا إليها إلا بعد التراجع عن هذا القرار في ظروف إقليمية ودولية جديدة. كما سبق للولايات المتحدة أن استخدمت ورقة الضغط المالي في كل المنظمات الأممية المتخصصة التي لا تملك فيها حق الفيتو.

ان التصويت الدولي على قرار منح فلسطين العضوية الكاملة في اليونسكو رغم الضغوطات الأمريكية وما يتوقع من اضطراب مستقبلي في تنفيذ برامج هذه المنظمة يؤشر لبداية صحوة الضمير العالمي على طريق التخلص من «ديكتاتورية الدولار» في تكييف القرارات الأممية وفقا لمصالح الأمريكية والصهيونية لكنه في نفس الوقت يضع البلدان العربية - وخاصة منها تلك التي ترصد المليارات لفضائيات تزرع الجهل بدعوى الحرص على الهوية - أمام مسؤولياتها في تغطية جزء من العجز المتوقع في ميزانية اليونسكو التي تموّل عديد البرامج خاصة في البلدان الأكثر فقرا.

محمود نعمان

الجامعة العربية تزيد من تضييق الخناق على «الأسد»

ما انفك الوضع السوري يتأزم منذ بداية الثورة في 15 مارس المنقضي مع رفض الرئيس السوري «بشار الأسد» التنحي وإصرار الشعب السوري على إسقاط النظام.

ثمانية أشهر مرت على بداية الثورة السورية والشعب الأعزل يواجه حملات إبادة جماعية من قبل جيش «بشار الأسد» الذي يعتبر أداة القمع الرئيسية في يد السلطة السورية والذي أمعن في قمع المتظاهرين لتكون حصيلة القمع آلاف الجرحى وأكثر من 3500 شهيد وآلاف المعتقلين من بينهم عائلات المعارضين (نساء، شيوخ، أطفال) كرهائن ليجبروهم على تسليم أنفسهم، كما خلفت خسائر فادحة في البنية التحتية. كما أكد المجلس الوطني السوري على تدهور الوضع الاقتصادي وافتقاد المواطنين لأبسط أولويات العيش من غذاء، دواء، ماء، كهرباء... مع تواصل رفض السلطات السورية السماح للمنظمات الحقوقية ومنظمات الإغاثة من دخول سوريا.

الجامعة العربية تقدمت بخطة للحكومة السورية لتجاوز الأزمة والتعجيل بإصلاحات تسكت المحتجين.هذه الخطة لاقت القبول من قبل الأسد إلا أنه تجاوزها بمواصلته قتل وقمع المحتجين. لذلك قررت الجامعة العربية مؤخرا تعليق عضوية سوريا اعتبارا من 16 نوفمبر الجاري. كما قررت توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية ودعت الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق. و رغم ذلك يعتبر تدخل الجامعة متأخرا و خطابها مع الحكومة السورية لينا و غير صارم، مقارنة بما ارتكبه النظام من جرائم ضد الإنسانية، خاصة و أنها لم تنادي بضرورة إسقاط النظام و إنما هي مزيد من المماطلات لكي يربح نظام الأسد مزيدا من الوقت خاصة مع ما يدعيه من برامج إصلاحية و كتابة دستور جديد.

المعارضة السورية بما فيها المجلس الوطني السوري كانت مواقفها متباينة بخصوص مواقفها من جامعة الدول العربية التي طالبوها بإعداد آلية لحماية المدنيين واعتداءات الجيش الشنيعة بحق الشعب. كما طالبوها بالضغط على الرئيس من أجل التنحي ورفضوا تمكينه من مهلة جديدة. أما بخصوص التدخل الأجنبي فتتباين المواقف بين قابلين بدعوى أن سقوط النظام لن يكون بدون تدخل أجنبي بفكك جهاز الجيش ويكسر شوكته، وبين رافضين مثل المجلس الوطني السوري بدعوى رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية. ونحن نعتبر أن الشعوب تحرر نفسها بنفسها وأنه لا ينبغي للصراعات السياسية الداخلية أن تقود المحتجين إلى حالة إحباط قومي تجعلهم يشكّون في قدرتهم على الانعتاق وحاجتهم للقوى الأجنبية لكي يتحرروا لأن هذا النظام الاستبدادي لم يعد يحتمل الترقيع ومآله السقوط فالثورة مازالت مستمرة والشعب السوري مازال صامدا ولن يقبل بغير إسقاط النظام ومحاسبة رموزه.

سميّة المعمري

الجامعة التونسية في خطر..! والوزارة متورّطة...

يبدو أنّ الجامعة التّونسيّة قد دخلت مرحلة لم تعرف مثيلا لها منذ تأسيسها. فهي تعيش أحداثا قد تُلهي إطار التّدريس عن أداء الرّسالة المناطة بعهدته وتشغله بمسائل هامشيّة وتحرم المسؤولين والإداريين من العمل في مناخ مريح ومشجّع على البذل والعطاء، وتربك السّير العادي للمؤسّسات الجامعيّة، وتزجّ بها في معارك لا تُغني ولا تُسمن من جوع خاصّة وقد تميّز سلوك وزارة الإشراف باللاّمبالاة وتجاهل ما يحدث وكأنّها ليست المسؤولة الأولى عن منظوريها. فأين يتجلّى ذلك؟

يبدو أنّ التيّارات الدّينيّة المتطرّفة والمنغلقة على نفسها قد قرّرت نقل معركتها من الشّارع العامّ إلى الحرم الجامعي لعلّها تفرض بعض تصوّراتها وتحقّق مكاسب قد يعسر التّراجع عنها لاحقا. فبعد أن جرّبت الصّلاة في الشّوارع العامّة وأفسدت اجتماعات حزبيّة (اجتماع حزب العمّال في حي التّضامن) وهاجمت إحدى قاعات السينما (أفريكا آرت) وقناة نسمة إلخ.. غيّرت وجهتها وأمّت الجامعة.

1- شريط الأحداث

فكانت كلية الآداب بسوسة المنطلق حيث أرادت طالبة منقّبة أن ترسّم نفسها بأحد أقسامها ولمّا مُنعت لأسباب بيداغوجيّة عادت يوم 6 أكتوبر 2011 مصحوبة بأطراف أجنبيّة لا علاقة لها لا بالشّأن البيداغوجي ولا العلمي ولا الإداري للمؤسّسة. وتتمثّل هذه الأطراف في إمام جامع بمنطقة حي الرّياض سوسة ومرافقيه ممّن ادّعوا أنّهم ينتمون إلى جمعيّات حقوقيّة (حرية وإنصاف ولجنة الدّفاع عن المحجّبات) بمعيّة أشخاص آخرين مشبوهين حاملين لأسلحة بيضاء وقنابل غاز مثلّ للحركة (أحدهم جزّار بحيّ الرّياض- انظر البيان الصّادر عن النّقابة الأساسيّة لكلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة إثر اجتماع أساتذة الكلية يوم 6 أكتوبر 2011).

هكذا انتهكت هذه الجماعة حرمة الجامعة وهدّدت العميد وخاطبته بعبارات نابية وتوعّدت الكاتب العام للكلية واستخفّت بإطار التّدريس وبدت منفلتة من عقالها تدوس قوانين البلاد ولا رادّ لها ولا تحترم فضاءات الجامعة ولا رادع لها وتتصرّف وكأنّها فوق القانون وأرعدت وأزبدت ولوّحت بالتّصفية الجسديّة.

وتنتقل هذه المعركة من سوسة إلى تونس حيث عاشت أجزاء جامعيّة أحداثا لا تقلّ غرابة عمّا وقع في سوسة «أبطالها» هذه المرّة طلبة وضحاياها أساتذات. فقد جاء في البيان الصّادر عن الجامعة العامة للتّعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 31 أكتوبر 2011 ما يلي: «ففي جامعة الشّريعة وأصول الدّين وقبيل الانتخابات أقبلت مجموعات من الطّلبة على مضايقة بعض الأساتذات لا لشيء إلاّ لأنّهنّ غير محجّبات، وعلى مقاطعة دروسهن إلى أن يقبلن بارتداء الحجاب. أمّا في المدرسة العليا للتّجارة بمنّوبة فقد قامت مجموعة من الطّلبة يوم الجمعة 28 أكتوبر 2011 بمضايقة إحدى الطالبات تحت دعوى أنّ لباسها غير محتشم وذلك بالهتاف والتّصفير والصّراخ إلى أن دخلت قاعة الدّرس، ثمّ أعادت هذه المجموعة الكرّة عند خروج الأستاذة المعنيّة من القاعة بعد أن أنهت الدّرس»، كما «تعرّضت أستاذة أخرى من نفس المؤسّسة لاعتداء أكثر عنفا تمثّل في مهاجمتها وهي بسيّارتها أمام باب المؤسّسة من قبل مجموعة من الطّلبة تنتمي إلى نفس المدرسة قامت بركل سيّارتها من الخلف كما قام أحدهم بإدخال يديه من نافذة الباب الأمامي وتوجيه لكمات لها»، وتعرّضت طالبة للاعتداء بسبب مساندتها للأستاذة الأولى في حين سعى بعض الطّلبة إلى منع الاختلاط في المطعم الجامعي بقابس بدعوى عدم شرعيّته.

وهكذا لم يعد الطّلبة يؤمّون المؤسّسات الجامعيّة لتحصيل المعرفة وتطوير آفاقهم الذّهنية والحصول على شهادة تمكّنهم من اقتحام سوق الشّغل ومجابهة متطلّبات الحياة بل لتأديب الأساتذات والتّدخّل في شؤونهنّ الخاصّة وفرض نمط من اللّباس يُحيّل إلى بعض الواهمين أنّه اللّباس الأصلح. ومن ثمّ تنقلب المعادلة ويصبح الطّالب هو الآمر النّاهي والأستاذة مهانة تُعنّف وتُداس كرامتها ويتحكّم فيها فكر متحجّر وعقليّة متخلّفة ووقاحة لا حدّ لها.

إلاّ أنّ ضحايا هذا العنف الهمجي وجدوا في النّقابة ملاذا.

2- تنديد النّقابيّين بهذه الأحداث

في ظلّ هذه الأجواء المتوتّرة تحرّكت الهياكل النّقابيّة الجامعيّة دفاعا عن الأساتذة والجامعة ونوّعت أشكال النّضال وبلّغت رسائل عدّة لأطراف شتّى. فقد سارعت النّقابة الأساسيّة لكلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة إلى عقد اجتماع بالأساتذة عاجل يوم 6 أكتوبر 2011 ندّدت فيه بسلوك هذه الأطراف الغريبة عن الحرم الجامعي ورفضت فيه قبول أيّ طالبة منقّبة داخل الفصل خلال حصص التّدريس والامتحان وطالبت سلطة الإشراف بإصدار منشور وزاري يمنع ارتداء النّقاب في المؤسّسة التّربويّة كما حمّلت الوزارة مسؤوليّة التّدهور الخطير للوضع داخل الكلية والنّاتج عن عدم حسم هذا الأمر منذ السّنة الجامعيّة المنصرمة...

أمّا النّقابة الأساسيّة بالمدرسة العليا للتّجارة بمنّوبة فقد عقدت يوم الاثنين 31 أكتوبر 2011 اجتماعا عامّا بالمؤسّسة بحضور الكاتب العام للجامعة العامّة للتّعليم العالي والبحث العلمي وممثّلي نقابة السّلك المشترك وممثّلي نقابة الموظّفين للأزمة لضمان كامل الحريات داخل الحرم الجامعي وحمايته من الدّخلاء والمتطرّفين» (انظر جريدة «الصّباح بتاريخ 3 نوفمبر 2011 ص 3)، وأكّد الفرع الجامعي لأساتذة التّعليم العالي بصفاقس «رفضه المبدئي لأيّ انتهاك للحريات العامّة والخاصّة داخل الحرم الجامعي سواء كان المستهدف أساتذة أو طلبة» («الصّباح» 3 نوفمبر 2011 ص 3).

ولم يقف الأمر عند عقد الاجتماعات وكتابة البيانات والتّنديد بهذه الممارسات. فقد دعت الجامعة العامّة للتّعليم العالي الأساتذة إلى تنظيم وقفات احتجاجيّة تنديدا بالانتهاكات والاعتداءات الّتي تعرّضت لها الزّميلات. لذا تعطّلت الدّروس في أكثر من مؤسّسة وتجمّع الأساتذة أمام جامعة تونس1 بحضور رئيس الجامعة وعميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وأمام جامعة المنار بحضور رئيس الجامعة وعميد كلية الاقتصاد والتّصرّف وعميد كلية الحقوق والعلوم السّياسيّة، وقد أكّدت هذه التّحرّكات أنّ مكوّنات المؤسّسات الجامعيّة معنيّة جميعها بما يحدث فيها ومتضامنة مع المتضرّرين من هذا السّلوك الأرعن ومستعدّة للدّفاع عن نفسها بكلّ الوسائل المشروعة لأنّ خطرا محدقا يهدّد الجامعة التّونسيّة إن تمكّن منها سيحيد بها عن أسمى وظائفها.

وفي ظلّ هذا الواقع المأزوم يطرح السّؤال عن موقف وزارة الإشراف.

3- وزارة التّعليم العالي: من الصّمت إلى التّضليل

من سوسة إلى تونس أهين أكثر من طرف وتعرّض للسّبّ والشّتم والتّعنيف ووزارة الإشراف تتجاهل الأمر وتلازم الصّمت ثمّ تطلّ علينا عبر التّلفزة الوطنيّة (يوم السبت 5 /11 / 2011) ببيان غريب في محتواه عجيب في دلالته لا يسمّي الأشياء بأسمائها ولا يدين أحدا بل يجانب الحقيقة ويهادن الأطراف المسؤولة عن كلّ ماحدث (نشر البيان بجريدة» الشروق بتاريخ 8/11/2011 ص9). ويتجلّى ذلك في ما يلي:

- تختزل وزارة الإشراف التّهديد بالقتل في سوسة والتّعنيف والسبّ والشّتم في سوسة وتونس في التّجاوزات المتمثّلة في التّهجّم على مدرّسات. أليس هذا الموقف الغريب تبسيطا لأحداث خطيرة!إنّ التهجّم لا يتجاوز عادة العنف اللّفظي في حين ما حدث عنف لفظي ومادي بامتياز وممارسة غريبة تحدث لأوّل مرّة.

- لا نجد في البيان أدنى إشارة إلى المسؤولين عن هذه الأعمال المَشينة. وهكذا ظلّ الفاعل مجهولا. فلماذا تتحاشى الوزارة تحميل المسؤوليّة لصنف من الطّلبة متطرّف في سلوكه لا يحترم المدرّسات ولغرباء لا يتوانون عن انتهاك حرمة المؤسّسة الجامعيّة؟

- تضمّن البيان كلاما إنشائيّا من قبيل «ضرورة الالتزام بالمبادئ السّامية الّتي تنبني عليها الحياة الجامعيّة... وتذكّر الوزارة بمهمّة المرفق العامّ المناطة بعهدة الجامعة والهادفة إلى إسداء التّكوين وصقل المهارات وإثراء المعارف... ترى من تخاطب الوزارة؟ ومن تذكّر؟ هل تخاطب الأساتذة الضّحايا أم الطّلبة الّذين قد يتدخّلون في اختيار الدّرس؟

- تؤكد الوزارة حماية المؤسّسات الجامعيّة من الصّراعات المذهبيّة والتّجاذبات السّياسيّة. يبدو أنّ وزارة الإشراف تختلق أشياء وتصدّقها ثم تريد إقناع النّاس بها. فمتى تحوّلت الجامعة، في بداية هذه السّنة الجامعيّة، إلى حلبة صراع تتواجه فيها أطراف متناحرة؟ وماهي هذه الأطراف؟ وهل حدثت تجاذبات بين الطّلبة والطّلبة أم بين الأساتذة والأساتذة أم بين الطّلبة والأساتذة؟ وهل «جزّار حي الرّياض» بسوسة طرف في هذا الصّراع؟ وهل أصبح التّعنيف والرّكل واللّطم شكلا من أشكال الصّراع؟ وإذا كان النّفاع عن النّفس بالهروب خوفا من عنف الطّلبة شكلا من أشكال الصّراع في عرف وزارة الإشراف، فنعم الصّراعات المذهبيّة والتّجاذبات السّياسيّة !

هكذا تتقصّى وزارة الإشراف من تحمّل مسؤوليّاتها في حماية الأساتذة والجامعة من خطر التّطرّف والانغلاق وكأنّ المعركة ليست معركته وتلازم الحياد الّذي يشجّع الطلبة على التمادي في غيّهم.

4- المعركة : معركة من؟ ومعركة ماذا؟

ليست هذه المعركة مقتصرة على الأساتذة الجامعيّين وهياكلهم النّقابيّة ومديري المعاهد العليا وعمداء الكليات ورؤساء الجامعات فحسب بل هي أشمل من ذلك. فالجامعة التّونسيّة مؤسّسة وطنيّة وما يحدث فيها يعني الجميع والدّفاع عنها مسؤوليّة الجميع وفي مقدّمتهم القوى التقدّمية والدّيمقراطيّة أفرادا وجمعيّات ومنظّمات وأحزابا.

وهذه المعركة تتجاوز النّقاب واللّباس القصير والاختلاط بين الطّلبة وتعكس صراعا بين رؤيتين مختلفتين وتصوّرين متناقضين لجملة من القضايا. فهذا التيار السلفي المتشدّد يهاجم في آخر المطاف حداثة الجامعة التونسيّة وما ترتّب عليها وعقلانيّة برامجها وما أفرزته وانفتاحها على كلّ ما هو نيّر في حضارات الشعوب الأخرى وما أضافه إلى الثّقافة التّونسيّة، ويناهض حرية المرأة والمساواة بينها وبين الرّجل وحقّها في الشّغل وارتداء اللّباس الّذي تراه مناسبا لها، ويعادي الحرّيات الفرديّة والعامّة ولا يؤمن بقيم التّسامح والاختلاف بل إنّه يسعى إلى تعويض تسلّط بتسلّط والاستعاضة عن المنشور 108 بمنشور آخر في الاتّجاه المعاكس. هي معركة تدور رحاها حول كيفيّة نحت ملامح المجتمع التّونسي مستقبلا. وقد استأسدت بعض التيارات الظّلامية لمّا استنشقت نسمة الحرية التي لم تناضل من أجلها خلال سنوات الجمر.

قد لا نجانب الحقيقة إن أطلقنا صيحة فزع منبّهين لخطر داهم يتهدّد الجامعة بالتّصحّر والانغلاق وسيطرة الرّأي الواحد واستنساخ سلوك خلنا أنّه ولّى.

إبراهيم العثماني

مراكز النداء بتونس هي عبوديّة «عصريّة»

محمد الحربي

جسد مترهل إلى حد التقيؤ، توتر يسكن الأعصاب، تفاقم لصراع نفسي حاد وكآبة لا حد لها تسكن ما تبقى من هذه الروح القاحلة التي أرهقتها فظاعة العبودية المنمقة للرأسمالية المتوحشة.
هكذا أردت أن يبتدأ الكلام، وهكذا كانت اللغة مهربا آخر من شدة اضطهاد كان وما يزال هنا باقيا.

علاقة مراكز النداء بالصحافة

مئات المقالات كتبت وآلاف النصوص حررت منذ 14 جانفي تنتقد الفساد الإداري والقانوني وتبذير المال العام وجشع رؤوس الأموال وتورّط رجال الأعمال مع ديكتاتورية بن علي. وقد حجبت هذه المقالات ومنعت من النشر، هذا إضافة إلى استدعاء الصحفيين واستنطاقهم والتحقيق معهم مما يخل بمبادئ الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، ويحيد بثورة الكرامة عن مسارها ولعل رجال الأعمال ورؤوس الأموال بتونس قد تجاهلوا أو تناسوا أن الثورات والتغيرات السياسية والإرادة الشعبية وطموح الإنسان وطوقه للعدالة والحرية تمكّن الإعلام من الانعتاق الذي يجعله على مرّ السنوات إعلاما حرا يؤثث للمواطنة الحق.

ويبدو أن مراكز النداء بتونس، ونظرا لتورطها مع ديكتاتورية بن علي من خلال عدد من الحيل القانونية وخرق لقانون الجباية، تتمادى بعد ثورة الكرامة والحرية وتبرز بطريقة مباشرة سيطرة رؤوس الأموال وتجرؤهم علي الصحافة والإعلان وانتهاكهم لحرية التعبير والرأي. فما رأيكم بمواطن عادي ومرشد حرفاء بسيط قد اشتغل لحولين وستة أشهر بإحدى مراكز النداء العالمية كتب مقالا ينقد فيه مراكز النداء بتونس دون أن يحمل المقال أي علامات لثلب أو انتهاك للحرمة الشخصية، يتحدث فيه عن واقع مرئي وحقيقة ظاهرة، ترسل المقالات إلى صحف تونسية لها مكانتها في الظاهر وبدل أن ينشر المقال يجده صاحبنا داخل الشركة للنقاش.

يحاول هذا المواطن البسيط الاتصال بالصحف ليتمكن من مقابلة رئيس التحرير الذي جعله ينتظر طويلا إلى حد الملل رغم أن لديه وصل لرسالة مضمونة الوصول كان قد بعث بها المقال حيث أقر أحد مسؤولي الشركة أن المقال يصل مباشرة للشركة.

كما وقع الاتصال بالصحف الأخرى لتكذيب ما قيل بالمقال بطرق ملتوية وفي ذلك احتقار لدور الصحافة وأهدافها النبيلة وضرب من التخويف والإرباك وحدّ من وظيفتها وتأثيرها حتى تضل دائما صحافة الرداءة في خدمة الحكومة الغبية والرأسمالية المتوحشة.

أين حقوق العمال؟

- رواتب منخفضة مقارنة بالراتب الشهري الذي يسند لمرشدي حرفاء فرنسي

- خرق واضح لقانون الجباية ومجلة الشغل في عدة فصولها

- تلاعب بفصول شكلية لنظام داخلي يمس كرامة الشغيل التونسي.

شجع مسؤولي مراكز النداء الذين طالما طوطأوا مع نظام بن علي لجني الأرباح غير مكترثين بكرامة الشغيلين وبصحتهم وبالمواطن التونسي الذي باعه النظام بأبخس الأثمان قد تمثّل في هذا التفاوت الشاسع والواضح على مستوى الرواتب المنخفضة إذ يتراوح المرتب الشهري لمرشد الحرفاء التونسي بين 400 و500 دينار تونسي ويعد هذا الراتب ضئيلا جدا مقارنة بمرتب شهري يتقاضاه مرشد حرفاء فرنسي يتراوح بين مليونين وثلاث ملايين أورو أي ما يعادل ستة آلاف دينار تونسي.

تفاوت واضح يخل بكرامة المواطن التونسي. أضف إلى تلك الامتيازات التي يتمتع بها مرشد الحرفاء الفرنسي من منح ومرتب سنوي وامتيازات لم يتمتع بها قط مرشد حرفاء تونسي.

مما يحيلنا إلى التساؤل عن مدى مكانة الإنسان لديهم، أوليس الإنسان هو الإنسان أوروبيا كان أو إفريقيا؟ أو ليس الجسد هو الجسد؟ والفكر هو الفكر؟ والطاقة هي الطاقة؟

أضف إلى ذلك الخرق الواضح لقانون المؤسسات وحقوق العمال وعدم تطبيق ما ورد في مجلة الشغل التونسية في عدة فصولها بما في ذلك الفصول المتعلقة بسلامة ووقاية العمال، مثل عدم وجود واق للأذن بكيفية تضمن الوقاية للجميع والنقص الفادح لأجهزة العمل، طرد غير قانوني لجملة من مرشدي الحرفاء والعديد من القضايا داخل المحاكم والعديد من حالات الضرر الجسدي والنفسي.

ويمكن الإقرار بأخطر من ذلك بكثير حيث تؤثث مراكز النداء بتونس لإنشاء جيل من الصم والمرضى العصابيين.

شركات عالمية عملاقة تنفتح على خمسة فروع بتونس وبن عروس والساحل، تدخل البلاد دون اتفاقية تخضع شكلا لمجلة الشغل، مراكز النداء بتونس فوق القانون تكاد تكون مشكلا من مشاكل الشباب وليس حلا.

عبودية احتقار

حسب ما هو منطقي وحسب أكاذيب النظام البائد تعتبر المؤسسات العمومية والخاصة بتونس ملاذا للكرامة والعدالة، مؤسسات تحقق فعلا كرامة العامل والمواطن على حد السواء، مؤسسات منظمة بالفعل تراعي كينونة العامل وإنسانيته، لا جبهة قطيع يقودها راع، إلا أن مؤسساتنا كانت طيلة أحقاب رمزا للتخادل والنهب والعبودية الحديثة وإقصاءا للشغيلة والكادحين.

لهذا قامت ثورة الكرامة عسى يحقق التونسي إنسانيته التي افتكها منه النظام البائد وتفتكها منه حكومة الالتفاف اليوم وحتى يحقق حريته في التعبير والنقد والرأي الحر في خضم دولة القانون والمؤسسات.

مراكز النداء، ضبابية وغموض وأشياء أخرى، عبودية حديثة صنعتها أيادي المستثمر الذي لا يحترم كينونة التونسي وإنسانيته. هذه العبودية المنمقة يقر بها معظم العملة أولئك الذين قابلتهم وتحدثت معهم والذين اتفقوا على أنها انتهاك للعقول وسلب للمدارك واستغلال فاحش متوحش لسواعد شبابنا المرهق.

فكيف لشبابنا في هذه الفترة الانتقالية نحوالديمقراطية أن يعي هذه التحولات وأن يواكب هذه التغيرات وهوالذي يغادر محل سكناه منذ الثامنة صباحا ليعود العاشرة ليلا منهكا فاقدا للقوى في عزلة تامة عما يقع خارجا؟

كيف لشباب مكابر قضمت من كينونته مراكز النداء أن يؤهل ليكون حرا طالبا لكرامته؟

كيف يمكن لشباب الثورة أن يواكب ويراقب عن كثب هذه التحولات السياسية داخل طاقم من الضوضاء والضغط؟

كيف لامرأة وسيدة بيت ورية أسرة أن تلبي رغبات زوجها وطلبات أبنائها ومتطلبات الأسرة حين تعود ليلا مرهقة، حزينة، يائسة بعد المكابرة والحرمان؟

أوليس في ذلك مساس باستقرار الأسرة واستمرارها، أوليس في ذلك مساس بكرامة المرأة وأنوثتها وعاطفتها.

جمود للعقول، مساس بالكرامة واضطهاد إلى حد الموت تلك هي مراكز النداء بتونس، عبودية حديثة تصنعها أيادي المستثمر المستعمر تحمل بين طياتها بقايا الاستعباد وعبودية القرن السابع عشر...

ذاكرة «صوت الشعب»

السّيادة الشّعبيّة

يؤكّد البيان المشترك والبيان الختامي للمؤتمر السّابع لـ»حركة النّهضة» ضرورة استعادة الشّعب التّونسي سيادته عبر تنظيم انتخابات حرّة ديمقراطيّة ونزيهة، وفي هذا الإطار شدّد البيان معارضة الحركة لما يعدّ له الجنرال بن علي من مناورات تهدف إلى بقائه في السّلطة بعد نهاية ولايته الثّالثة والأخيرة، حسب الدّستور، في سنة 2004.. (..)

ولا يزال النّاس في بلادنا يتذكّرون خطاب علي بلحاج في الجزائر بعد الدّورة الأولى للانتخابات التّشريعيّة التي فازت فيها «جبهة الإنقاذ» بأغلبيّة المقاعد، وقد قال فيه إنّه آن الأوان بعد أن «انتخب الشّعب» مرشّحي «الجبهة» كي يُقضى على التّعدّدية الحزبيّة والسّياسيّة عامّة، التي اعتبرها «منافية للإسلام» أي أنّه أراد استعمال «السّيادة الشّعبيّة» للقضاء عليها وعلى الدّيمقراطيّة وفرض حكمه الدّكتاتوري أو بالأحرى حكم حزبه. وهو ما وفّر للجنرالات ذرائع للقيام بانقلابهم بدعوى أنّهم «أوصياء على الجمهوريّة والدّستور» .

ذلك هو الإشكال. وعلى هذا الأساس فإنّنا نرى أنّه من الضّروري تفعيل شعار «السّيادة الشّعبيّة» حتى لا يكون شعار حقّ يراد به باطلا، وحتى يكون ترحيل بن علي من الحكم، بمناسبة انتخابات 2004 أو قبلها فاتحة عهد جديد بحقّ يوضع فيه حدّ لاغتصاب الإرادة الشّعبيّة، ويتمكّن فيه الشّعب بالتّالي من ممارسة سيادته التي حرم طول تاريخه من ممارستها. لذلك وجب علينا تحديد القواعد والمبادىء التي تجعل من ممارسة السّيادة الشّعبيّة واقعا ملموسا في ظلّ تعدّديّة سياسيّة وفكريّة وتنظيميّة حقيقيّة. وتتمثّل هذه القواعد والمبادىء، حسب رأينا بالطّبع، فيما يلي :

أوّلا : لا سبيل لممارسة السّيادة الشّعبيّة إلاّ عن طريق انتخابات حرّة وديمقراطيّة ونزيهة وهو ما يقتضي توفّر حرّية التّعبير والتّنظيم وحرّية التّرشّح والانتخاب لكافّة المواطنين إناثا وذكورا، سواء تعلّق الأمر بانتخابات رئاسيّة أو تشريعيّة أو بلديّة أو غيرها.

ثانيا : وعليه فإنّ ضمان العمل بمبدأ السّيادة الشّعبية يقتضي من الأغلبيّة المنتخبة لحكم البلاد أن تحترم الحرّيات الفرديّة والعامّة، باعتبارها حقوقا غير قابلة للتّصرّف، فلا تستصدر قوانين تلغيها بدعوى «أنّ الشّعب اختارها».

ثالثا : إنّ احترام الأقلّية لإرادة الأغلبيّة مرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ احترام حقوق الأقلّية في التّعبير عن آرائها وفي تنظيم صفوفها وفي النّشاط من أجل كسب الشّعب إلى جانبها. ذلك أنّ أغلبيّة اليوم قد تصبح أقلّية الغد والعكس بالعكس.

رابعا : إنّ ممارسة السّيادة الشّعبيّة لا تتمثّل في اختيار من ينوب أو من يحكم فقط. ولكنّها تتمثّل في ممارسة سلطة التّشريع أيضا سواء عن طريق النّواب أو بصورة مباشرة. وهذه السّلطة لا سلطة عليها غير سلطة الدّستور الدّيمقراطي الذي يقرّه الشّعب أيضا. وبتعبير آخر فلا رقابة على الشّعب أو على نوّابه في ممارسة سلطة التّشريع من قبل أيّة هيئة «روحيّة» تعطي نفسها صلاحيّات لا تفويض لها فيها من أحد.

خامسا : إنّ ممارسة السّيادة الشّعبيّة تقتضي تمكين الشّعب من مراقبة حكّامه ومحاسبتهم وعزلهم حتى لا يتحوّلوا إلى حكّام إطلاق. كما تقتضي تمكينه من مراقبة نوّابه ومحاسبتهم حتى لا ينقلبوا على ما نُوّبوا من أجله.

هذه القواعد والمبادىء هي الكفيلة بتحويل مبدأ السّيادة الشّعبيّة إلى ممارسة فعليّة وتسدّ الباب أمام كلّ من يحاول استعمالها كمجرّد آليّة للاستبداد لاحقا بالشّعب.

من كراس "الأدنى الديمقراطي لتحالفنا اليوم وغدا"
ـ أفريل /ماي 2001

صورة الأسبوع

الجبالي يتأرجح بين الخلافة والجمهورية...

وسط حضور حاشد لأنصار حركة النهضة في مدينة سوسة في الثالث عشر من نوفمبر الجاري توجه حمادي الجبالي الوزير الأول المرتقب للحكومة القادمة بكلمة قال فيها «يا إخواني أنتم الآن أمام لحظة تاريخية، أمام لحظة ربانية في دورة حضارية جديدة إن شاء الله، في الخلافة الراشدة السادسة إن شاء الله».

أثار هذا الخطاب جدلا واسعا وسط النخب السياسية والفكرية وقد اعتبره البعض إيذانا بعودة شبح الخطاب التعبوي الإخواني لحركة الاتجاه الإسلامي بعد اطمئنانها على نتائج الانتخابات، ويبدو أن صدى هذه الكلمة وصل أيضا إلى قاعات المفاوضات الثلاثية ليعلن حزب التكتل من أجل العمل والحريات تعليق العمل باللجان التي تعد البرنامج المستقبلي للحكومة القادمة. أما حمادي الجبالي فقد توجه ببيان توضيحي للرأي العام أشار فيه إلى أن البعض عمد إلى إخراج كلمة الخلافة من سياق المعنى المراد به في حين أن القصد البريء منه هو الاستلهام القيمي للتراث السياسي والحضاري للمجتمع التونسي، كما جدد تأكيده على أن خيار الحركة في الحكم السياسي هو النظام الجمهوري الديمقراطي الذي يستمد شرعيته الوحيدة من الشعب عبر انتخابات نزيهة وحرة.

إن المتتبع لما قاله الجبالي أمام أنصاره من جهة وما جاء في بيان الرد من جهة أخرى يسافر بتفكيره عقودا بل قرونا من الزمن، لأن بين الجمهورية والخلافة مسافات طويلة ولكنهما يشتركان في أنهما نمطان أو مؤسستان للحكم رغم اجتهاد الجبالي في الانحراف بمفهوم الخلافة عن دلالته الحقيقية، وهو ما يؤكد أن الوزير الأول القادم لم يستقر على قرار ولا يدري أيختار الخلافة أم الجمهورية، فهل سيفسح قادم الأيام عن خيار سياسي واحد؟ أم سيظل الخطاب يزاوج بين الخلافة والجمهورية إلى أن تنضج الأمور؟

كاريكاتور الأسبوع

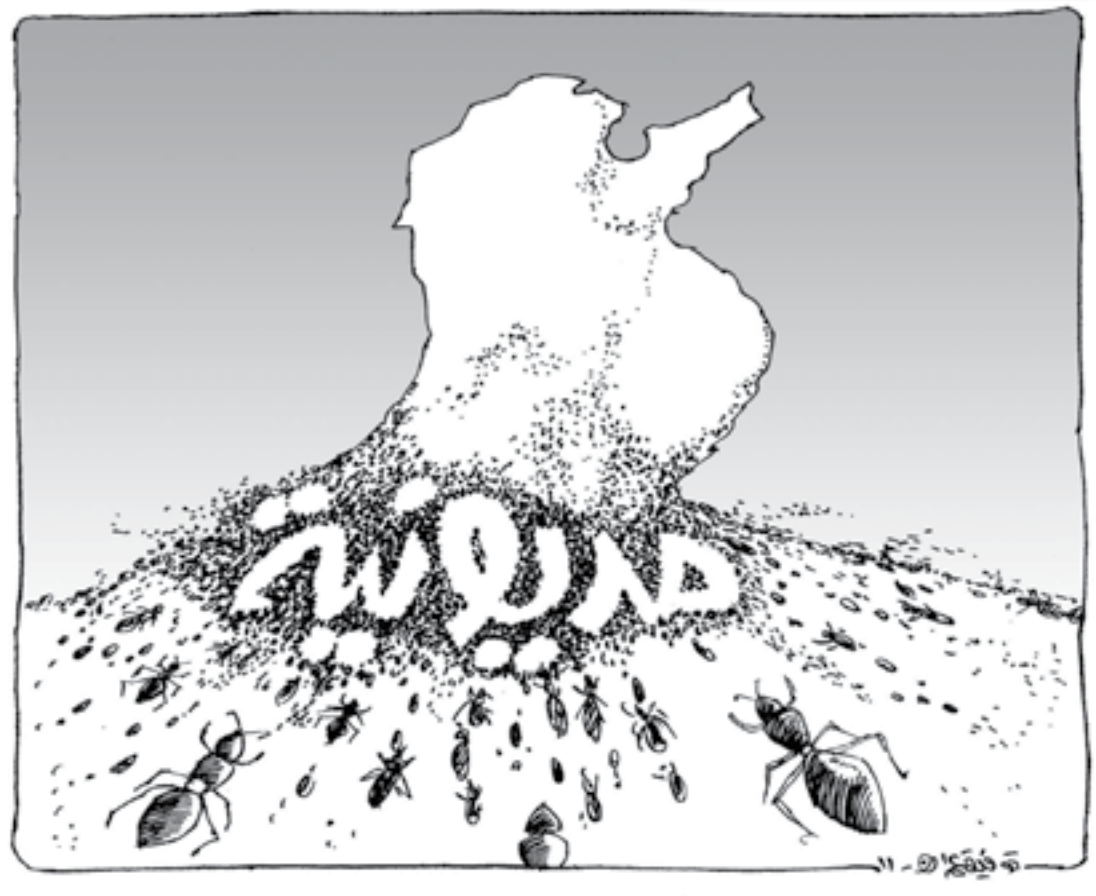

بالمرصاد

الفاهم بوكدّوس

هل وُضعت نقابة الصحافيين فعلا على سكّة السلامة؟

إنّ كلّ من واكب المؤتمر الأخير للنقابة الوطنيّة للصحافيين التونسيين كان شبه متيقّن أنّ قيادتها الجديدة لن تجد طريقها مفروشا بالورود. ولم تمرّ إلّا أسابيع حتّى بدأت المشاكل تتصاعد داخلها، والنقود تنهال عليها من كلّ جهة وصلت حدّ التشكيك والتّخوين. ويبدو أنّه وفق تحاليل واعية أو عفويّة انتظر الكثير سقوط مركب النقابة وانفراط عقد مكتبها التنفيذي فاختار البعض ركوب الربوة وآثر آخرون صبّ الزيت على النّار وإثارة الأحقاد وتوسيع هوّة الخلافات، في حين كان أخطرهم يُنظّر للتعدديّة النقابيّة بمنطق تآمري لا غير.

لقد تألّم الكثير من الصحافيين ونشطاء المجتمع المدني للوضع الذي تردّت فيه النقابة. ولئن راوح بعضهم مكانه معوّلا على الأيام عساها تُداوي ما حصل فإنّ البعض الآخر اختار موقع الهجوم على الأطراف التي اعتبرها مذنبة بل اخترع أحيانا أعداء وهميين للنقابة وأوسعهم شتما وتقريعا. ولكن منذ شهرين تقريبا التقت إرادات بعض الصحافيين للمساهمة في إيجاد بعض المعالجات للأزمة من منطق الغيرة على الهيكل الصحفي وإيمانا بتفعيل الطاقات لمواجهة التحديات الجسيمة التي تواجه القطاع، فبُعثت مبادرة مستقلة لدعم الانسجام وتفعيل نشاط النقابة أثّثها جزئيّا أو كليّا كلّ من آمال البجاوي واعتدال المجبري وإبراهيم خصومة وياسين بن سعد ووليد أحمد الفرشيشي والفاهم بوكدّوس.

وبعيدا عن أعين الإعلام حصلت لهؤلاء لقاءات متكررة ومُطوّلة مع الفرقاء النقابيين ومع بعض المهتمين بالشأن الإعلامي لتحديد الإشكالات الحقيقيّة بعيدا عن الاصطفاف أو التقييمات، أستمع فيها لشروحات مختلفة حول مطبّات الوضع النقابي وحدود المساهمات الداخليّة والخارجيّة فيها وطبيعة ردود الفعل الذاتيّة والقراءات المنقوصة المؤثرة في عملية صنع القرار داخل النقابة.

لا أنكر أنّ فينا من كان متشائما من إمكانيّة التقدّم خطوات هامّة في هذه المبادرة سواء مُعوّلا في ذلك على إمكانيّة تشدّد بعض أعضاء القيادة في التعامل مع المقترحات المفترض تقديمها أو مُضخّما من دور بقايا النظام في الإبقاء على الوضع الحالي، لكنّ النقاش داخل أعضاء المبادرة كان يدفع باتجاه ضرورة التفاؤل بهذه الخطوة وتوفير كلّ سبل نجاحها بما فيها صياغة المقترحات بليونة لا تخطف سلطة القرار من النقابة ولا تُقلّل من قيمة آراء المنسحبين أو المخالفين.

إنّ أوّل البشائر جاءت من أريحيّة كلّ المتكلّمين وتواضعهم حيث عبّروا عن وجهات نظرهم بكلّ سلاسة ووضوح، وأسهبوا في شرح واقع النقابة بعيدا عن المزايدة أو الغوغائيّة في اتجاه جادّ لإزالة الحواجز العالقة وفي تهوين واضح من شراسة المجادلات التي وردت على صفحات الشبكات الاجتماعية طيلة أشهر، ممّا جعلنا ندخل اللّقاء الختامي مع المختلفين يوم السبت الماضي بمقرّ النقابة بيقين شبه تامّ أنّنا على أبواب مرحلة جديدة تُطوى فيها المشاكل الدّاخليّة من أجل التفرّغ للمهمّات الفعليّة والعاجلة للقطاع.

ولكن بالتأكيد أن القيادة الصحفيّة ستكون هذه المرّة واعية أكثر من قبل أنّها أمام ملفّات كثيرة ستثير حتّى داخلها جملة من التقييمات المختلفة على غرار ملف القائمة السوداء، واتحاد الصحافيين، وتفعيل هياكلها وفروعها، وعلاقاتها بالمنظمات المحلية والدوليّة، وإدارة المفاوضات حول الأوضاع المهنيّة والاجتماعية للصحافيين، قد تصل حدّ الخلافات العميقة ممّا قد يتوجّب المسارعة بإيجاد الآليات الضرورية والديمقراطيّة لحسم الخلافات الداخليّة الممكنة وتشريك القاعدة الصحفيّة في ذلك.